

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني لعام 2018 على المحتوى
السياسي في فيسبوك: الصحفيين والمدونين نموذجا

أريج جمال حسن سراحنة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440 هـ - 2019م

تأثير قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني لعام 2018 على المحتوى السياسي
في فيسبوك: الصحفيين والمدونين نموذجا

إعداد

أريج جمال حسن سراحنة

بكالوريوس صحافة وإعلام من جامعة الخليل/ فلسطين

المشرف: د. أحمد أبو دية

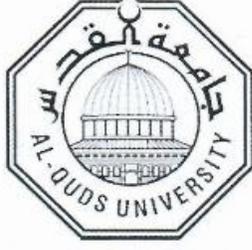
قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الدراسات

العربية معهد الدراسات الإقليمية كلية الآداب، عمادة الدراسات العليا/ جامعة

القدس

القدس - فلسطين

1440 هـ - 2019م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات العربية

إجازة الرسالة

تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني لعام 2018 على المحتوى السياسي
في فيسبوك: الصحفيين والمدونين نموذجا

اسم الطالب: أريج جمال حسن سراحنة

الرقم الجامعي: (21520370)

المشرف: د. أحمد أبو دية

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2019/5/15م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. أحمد أبو دية
التوقيع:
2. ممتحن داخلي: د. ونيد الشرفا
التوقيع:
3. ممتحن خارجي: د. عماد البشتاوي
التوقيع:

القدس - فلسطين

1440 هـ - 2019م

الإهداء

إلى طريقي *** المستقيم

إلى طريق *** الهداية

إلى ينبوع الصبر والتقاؤل والأمل

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله

أمي الحنونة. أبي الحنون

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله ورسوله

إلى من أثرني على نفسه

إلى من علمني علم الحياة

إلى من أظهر لي ما هو أجمل من الحياة

زوجي العزيز

إلى من كانوا ملاذي وملجئي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إخوتي وإخواتي

إقرار

أقر أنا معدة الرسالة، أنها قدّمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا، لأية جامعة أو معهد آخر.

التوقيع أريج سراحنة

اسم الطالبة: أريج جمال سراحنة

التاريخ 2019/5/15

شكر والتقدير

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات ... تتبعثر

الأحرف وعبثاً أن يحاول تجميعها في سطور

سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا

برفاق كانوا إلى جانبنا

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطواتنا الأولى في غمار الحياة

ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا و

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى الأساتذة الكرام أتوجه بالشكر الجزيل على ما بذلتموه من أجلنا.

الدكتور: أحمد أبو دية

الذي تفضل بالاشراف على هذه الرسالة فجزاه الله عنا كل خير فله مني كل التقدير والاحترام.

وكذلك أشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا

بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على التفاعل مع المنشورات السياسية للناشطين والإعلاميين على منصة الفيسبوك، وقامت الباحثة ببناء استبانة مكونة من قسمين، حيث تضمن القسم الأول المعلومات والبيانات الشخصية وهي: الجنس، والعمر، الدرجة العلمية، والمؤسسة التي يعمل بها الصحفي، وعدد المتابعين للصفحة الشخصية، والمواضيع التي يتم تناولها، ولغة الصفحة الشخصية للصحفي، بالإضافة إلى ثلاثة أسئلة تناولت اطلاع الصحفي على قانون الجرائم الإلكترونية، والعقوبات الواردة فيه، ومدى تأييد الصحفي لتطبيق القانون.

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي الكمي، تكونت عينة الدراسة من (100) صحفي وصحفية تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة من محافظات الخليل وبيت لحم ورام الله، وقد تم استرداد 76 استمارة من (100) استمارة تم توزيعها.

وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى تأثير قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك جاء بدرجة متوسطة، وكذلك ظهرت النتيجة متوسطة في تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الإلكترونية، وعلى المحتوى المنشور على الصفحة الإلكترونية وعلى التفاعل مع الصفحات الإلكترونية.

حيث شكلت العقوبات التي يتضمنها القانون رادعاً أمام تناول الصحفيين والمدونين لبعض الموضوعات السياسية، كما ظهر أن هناك خشية من العقوبات التي يفرضها القانون مما أثر على نشاط الصحفيين والمدونين وحرية الرأي والتعبير.

وأن أكثر المواضيع التي يعتمد عليها الصحفيين في صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك هي مواضيع اجتماعية، وتلاها المواضيع السياسية وتلاها المواضيع الثقافية، وأصبح لدى الصحفيين والمدونين رقابة ذاتية على ما يتم نشره بسبب قانون الجرائم الإلكترونية، وهناك إدراك لدى الصحفيين والمدونين للقيود التي يفرضها القرار بقانون الجرائم الإلكترونية على المنشورات على الصفحات الإلكترونية، وشعور الصحفيين والمدونين بوجود الرقابة على محتوى هذه الصفحات وسعيها للتحكم بالمضامين المنشورة بحيث تكون مؤيدة وليس ناقدة للسلطة الحاكمة، وهو ما يشير بوضوح إلى مقولات نظرية حارس البوابة في هذا المجال.

بناءً على النتائج السابقة توصي الباحثة إعادة النظر في المواد التي يتضمنها قانون الجرائم الإلكترونية والتي تشكل قيداً على حرية الرأي والتعبير، وأن يتم تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية مع مراعاة حرية الرأي لدى الصحفيين بشرط أن يتم تحري الصدق في كل ما يتم نشره على مواقع التواصل الاجتماعي، تعزيز الحوار بين نقابة الصحفيين والسلطات الرسمية لإزالة مخاوف الصحفيين حول ما يتضمنه القانون من عبارات فضفاضة.

Impact of the Palestinian Cybercrime Act of 2018 on political content in Facebook: Journalists and bloggers model

Prepared by: Areej JamalHsaanSarhana

supervision: Dr. Ahmed AboDayya

Abstract

The study aimed to identify the impact of the Electronic Crimes Law on the interaction with the political publications of activists and media on the Facebook platform. The researcher constructed a questionnaire consisting of two sections. The first section included personal information and data: gender, age, degree, , The number of followers of the personal page, the topics covered, the language of the journalist's personal page, and three questions about the journalist's knowledge of the cybercrime law, the penalties contained therein, and the journalist's support for the law.

The researcher used the quantitative descriptive method. The study sample consisted of 100 journalists and journalists randomly selected from the study community from the governorates of Hebron, Bethlehem and Ramallah, and 76 forms were retrieved from (100) distributed forms.

The study found that the level of impact of the new electronic crimes law on the interaction with the political content in Facebook came to a medium degree, as well as the medium result in the impact of the Electronic Crimes Law on journalists and bloggers on the web pages, and the content published on the web page and interact with the web pages.

The penalties imposed by the law were a deterrent to journalists and bloggers. It also appeared that there was fear of sanctions imposed by law,

which affected the activity of journalists, bloggers and freedom of opinion and expression.

And that the most topics that journalists rely on their personal pages on Facebook are social topics, followed by political topics followed by cultural topics. Journalists and bloggers have self-censorship of what is published because of the Electronic Crimes Law. Publications on the web, and the feeling of journalists and bloggers of the existence of censorship on the content of these pages and its attempt to control the contents published so as to be supportive and not critical of the ruling authority, which clearly refers to the arguments guard theory His father in this area.

Based on the above results, the researcher recommends reviewing the articles contained in the Electronic Crimes Law, which constitute a restriction on the freedom of opinion and expression, and that the Electronic Crimes Law is applied with due regard to the freedom of opinion of journalists provided that the truth is investigated in all that is published on social networking sites, Strengthen the dialogue between the Journalists Syndicate and the official authorities to eliminate journalists' concerns about the loose wording of the law.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

صدر قرار قانون الجرائم الالكترونية في عام 2017م وقد أثار هذا القانون النظر لما تضمنه من قيود على حريات الرأي والتعبير موجة كبيرة من الانتقادات من قبل النقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المدافعة عن حقوق الإنسان خاصة وأن إقراره جاء دون حوار مجتمعي وفي فترة زمنية قياسية، ونظراً للضغوط الداخلية والخارجية التي مورست على الحكومة الفلسطينية تم إدخال تعديلات مهمة على القانون.

وفي 29/4/2018م استناداً لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته، لا سيما أحكام المادة (43) منه، وعلى أحكام القرار بقانون رقم (16) لسنة 2017م، بشأن الجرائم

الإلكترونية، تم تعديل قانون الجرائم الإلكترونية الذي يتكون من (57) مادة تم توجيهها نحو "مكافحة الجرائم الإلكترونية" حيث تناول هذا القانون بحكم يصل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ضد من يرتكب "جرائم إلكترونية" ك"نشر أو مشاركة ما من شأنه الإخلال بالنظام العام، أو تعريض سلامة الوطن وأمنه للخطر، أو منع السلطة من ممارسة أعمالها، أو تعطيل أحكام القانون الأساسي (الوقائع الفلسطينية، 2018)

إن العديد من النصوص والأحكام التي وردت في هذا القرار بالقانون المذكور من شأنها المس بالحريات، خاصة حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة والنشر تحت طائلة العقوبات التي ينظمها القانون الجديد خاصة العقوبات السالبة للحرية (الاعتقال السياسي) وعلى وجه التحديد لفئة الشباب الناشط إعلامياً، وأن هذا القانون هو خرق للحريات الإلكترونية، وأنه استهداف بشكل أساسي للجسم الصحفي.

إن الكثير من حالات الاعتقال تمت في الفترة الأخيرة بموجب قرار قانون الجرائم الإلكترونية لنشطاء وصحفيين على خلفية آرائهم وانتقاداتهم لبعض سلوكيات السلطة الوطنية وأجهزتها الأمنية على وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يثير الكثير من الانتقادات والاعتراضات على القانون المذكور حيث تمثل الاعتراضات في ثلاثة جوانب رئيسية : الأولى هي إقراره دون مشاورة نقابة الصحفيين أو مؤسسات المجتمع المدني، أو حتى إطلاع المواطنين عليه، أما الثانية فأحتوائه على "مواد خطيرة" تجرم كثيرا من الممارسات وعلى نطاق واسع استنادا لعبارات فضفاضة، والأخيرة هي إعطاء صلاحيات واسعة للنيابة والشرطة في التفتيش والتنصت والحجب والاطلاع على الخصوصيات الشخصية دون رقابة قضائية كافية (اشنيوي، 2017).

وهو ما يتناقض مع التزامات فلسطين في المعاهدات والمواثيق الدولية الموقعة عليها مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص في المادة (19) منه على أن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود"، وهذا يعني أن الحكومة الفلسطينية تستمر في انتهاكاتها المعلنة ضد القوانين الدولية(الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948).

وتهتم هذه الدراسة في معرفة "مدى تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على المضامين السياسية لدى الناشطين السياسيين عبر الفيسبوك"، من أجل التعرف على ماهية قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني الجديد، ومعرفة مدى تأثير هذا القانون على حرية الرأي والتعبير خاصة من قبل الناشطين الإعلاميين على فيسبوك.

2.1 مشكلة الدراسة:

أقرت الرئاسة الفلسطينية بتاريخ 2018/4/17 تعديل قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني الجديد لتنظيم المعاملات والمواقع الإلكترونيّة الإعلاميّة ومواقع التواصل الاجتماعي، وفرض القانون عقوبات على الإخلال بالسلوك العام والتحريض في الفضاء الإلكتروني، وكذلك سد الفراغ القانوني المتعلق بالجرائم الإلكترونية. وقد أثار القانون الجديد حالة من الجدل والانتقادات التي وضعت من قبل المؤسسات الدولية وخاصة مؤسسات حقوق الإنسان؛ بسبب آلية وتوقيت وحيثيات استصدار وإقرار القانون. حيث تجاهل تحفظات الجهات الحقوقية والإعلامية والقانونية على العديد من بنوده

الفضافضة التي تضيق الخناق على حرية التعبير، وتهدد الناشطين والإعلاميين الفلسطينيين بالملاحقة والاعتقال بسبب آرائهم ومنشوراتهم.

وعليه تشمل مشكلة الدراسة التعرف على مدى تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على التفاعل مع المنشورات السياسية للناشطين والإعلاميين على منصة الفيسبوك (الفضاء التعبيري الأكثر حيوية في المجتمع الفلسطيني).

بالإضافة إلى السؤال الرئيس للدراسة توصي بالإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

3.1 أسئلة الدراسة:

- 1- ما مستوى تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على صفحات الصحفيين والمدونين في فيسبوك؟
- 2- ما مستوى تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على صفحات الصحفيين من خلال المحتوى المنشور على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"؟
- 3- ما مستوى تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على التفاعل مع صفحات التواصل الاجتماعي فيسبوك للصحفيين والمدونين؟
- 4- ما هو تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على طبيعة المواضيع التي يعتمدها الصحفيين في صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك؟

4.1 فرضيات الدراسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات أفراد العينة حول تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني لعام 2018 مع التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك وفقاً لمتغيرات:

- ❖ الجنس
- ❖ العمر.
- ❖ الدرجة العلمية.
- ❖ المؤسسة التي يعمل بها الصحفي.
- ❖ عدد المتابعين

5.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- قياس مدى تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك.
- 2- قياس مستوى تأثير قانون الجرائم الالكترونية على صفحات الصحفيين والمدونين في الفيسبوك.
- 3- قياس مستوى تأثير قانون الجرائم الالكترونية على صفحات الصحفيين والمدونين من خلال المحتوى المنشور في الفيسبوك.

4- التعرف على المواضيع التي يعتمدها الصحفيين في صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك

6.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على القرار بقانون الجرائم الإلكترونية 2017م، الذي أقره الرئيس محمود عباس بتاريخ 25-6-2017 م والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 11-7-2017م، ولمعرفة ردود الأفعال المتمثلة للناشطين الإعلاميين من مدونين وصحفيين على القانون، وإبراز أثره على تفاعل الإعلاميين على منصة التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" خاصة وأنه تم بقانون لتوقيف واعتقال صحفيين في قضايا مختلفة متعلقة بالعمل الصحفي وبالنشر على صفحاتهم على الفيسبوك. وكذلك من شأن هذه الدراسة أن تفيد المعنيين بالحريات الإعلامية والسياسية في فلسطين خاصة النقابات المهنية (نقابة الصحفيين، ونقابة المحامين) والمؤسسات الأهلية الرسمية العاملة في مجال الدفاع عن الحقوق والحريات في التعرف على مواقف الناشطين الإعلاميين من هذا القانون والقيود التي يفرضها على التفاعل السياسي للشباب في فلسطين.

7.1 مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها:

تتضمن الدراسة عدداً من المفاهيم والمصطلحات على النحو التالي:

مواقع التواصل الاجتماعي: هي "منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمستخدم فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها أو جمعه مع أصدقائه" (راضي، 2003، 23).

وتعرف مواقع التواصل الاجتماعي بأنها شبكات التواصل الاجتماعي هي مجموعة من المواقع الإلكترونية تساعد مرتديها على تكوين علاقات مختلفة بين المستخدمين، حيث تمكنهم من تبادل المعلومات والملفات والصور الشخصية ومقاطع الفيديو والتعليقات، كل هذا يتم في عالم افتراضي، يقطع حاجز الزمان والمكان، وأهم هذه الشبكات: الفيسبوك والتويتر والانستغرام (فلحي، 2013، 177).

الفيسبوك (Facebook): موقع اجتماعي على شبكة الانترنت لتكوين الأصدقاء الجدد والانضمام إلى مجموعات مختلفة على شبكة الويب ويمكن للمستخدمين الاشتراك في شبكة أو أكثر، وهذه الشبكات تتيح للمستخدمين الاتصال بالأعضاء الذين هم في نفس الشبكة، ويمكن لهم أن يضيفوا أصدقاء لصفحاتهم ويتيحوا لهم رؤية صفحاتهم الشخصية (الرعود، 2012، 8).

الجرائم الإلكترونية: فيقصد بها جرائم الانترنت وشبكات المعلومات الدخول غير المشروع إلى الشبكات الخاصة، والعبث في البيانات الرقمية التي تحتويها شبكة المعلومات مثل تزيف البيانات أو إتلافها ومحوها، وامتلاك أدوات أو كلمات سرية لتسهيل ارتكاب مثل هذه الجرائم التي تلحق ضررا بالبيانات والمعلومات ذاتها، وكذلك بالنسبة للبرامج والاجهزة التي تحتويها وهي الجرائم التي تلعب فيها الإلكترونية المعلوماتية دورا رئيسا في مادياتها.(القرار بقانون الجرائم الالكترونية رقم 10، 2018).

حرية الرأي والتعبير: " لكل إنسان الحق في اعتناق آراء، دونما مضايقة، والتعبير عنها بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود" (نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مادة 19). فهي تتضمن حرية الرأي

والتعبير وفق النصوص الدولية، الحق في تلقي وإرسال المعلومات، من خلال وسائل الإعلام المختلفة بحرية، وترتبط حرية الرأي والتعبير ارتباطاً وثيقاً بالممارسات الحاكمة لوسائل الإعلام كافة، ومنها ضمانات حرية الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية (أرسلان، 1993).

التفاعل السياسي: هي إمكان جميع المواطنين المشاركة في الرأي من خلال طرح أفكارهم والتعليق عليها، وكيفية البحث عن المعلومات، التواصل والتفاعل مع المسؤولين عن الموقع، ومن أهم التفاعلية هو ما يربط المواقع بالشبكات الاجتماعية من تويتر twitter وفيسبوك Facebook، والمدونات Blogs (قشور وبشير، 2014، 27)

8.1 حدود الدراسة:

1- **الحدود المكانية:** تغطي الدراسة الحيز المكاني المتمثل في الأراضي الفلسطينية وتحديداً (محافظة الخليل، بيت لحم، رام الله)

2- **الحدود الزمانية:** تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 2017 وحتى عام 2019 وهي الفترة التي تم فيها إقرار قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني الجديد المتمثل بقرار رقم (16) الذي صادق عليه الرئيس الفلسطيني في تاريخ 25/6/2017.

9.1 محتويات الدراسة:

تتألف الدراسة من أربعة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول ويشتمل على مقدمة ومشكلة الدراسة، وأسئلة الدراسة، وفرضيات الدراسة، وأهداف الدراسة وأهميتها، ومفاهيم الدراسة ومصطلحاتها، وحدود الدراسة.

الفصل الثاني فيعالج الإطار النظري للدراسة ويعرض لوسائل التواصل الاجتماعي والنظريات الإعلامية والملاحظات التي وردت على إقرار قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني والدراسات السابقة.

أما الفصل الثالث فيوضح إجراءات الدراسة من حيث مجتمع الدراسة وعينتها وأداة الدراسة.

ويتناول الفصل الرابع تحليل نتائج الاستمارة وفرضياتها.

أما الفصل الخامس فهو عرض لنتائج الدراسة والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والأدبيات السابقة

1.2 الإطار النظري

إن ظاهرة الإعلام الاجتماعي الجديد يتضمن العديد من الأبعاد التي قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ولكن في هذا البحث سيتم دراسة الإعلام الاجتماعي من منظور سياسي بمعنى آخر التركيز على دراسة تأثيره على الأوضاع السياسية في دولة فلسطين، فقد ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي وأبرزها الفيسبوك في دمج التفاعلات السياسية ما بين المواطن والحكومة وهذا الأمر ظهر بوضوح كبير في التحولات السياسية التي شهدها العالم العربي منذ بداية عام 2011 (أبو يعقوب، 2015).

لقد أحدث الإعلام الاجتماعي الجديد ثورة في طريقة التواصل والتنظيم السياسي بسبب تلاشي الحواجز أمام إنتاج وتوزيع المعلومات وأصبح الملايين من منتجي ومستهلكي وسائل الإعلام الحديث قادرين على التنظيم والتواصل، والتعلم والمشاركة وإبراز الرأي الخاص بهم في بلدانهم عبر صفحاتهم الشخصية بكفاءة لم يسبق لها مثيل، فمع وجود التكنولوجيا الرقمية الحديثة تم تمكين الأفراد المهمشين من المشاركة السياسية وإبداء الرأي في مختلف المجالات. وأصبحت التكنولوجيا

الرقمية والإعلام الاجتماعي أداة للتغيير السياسي وأدى هذا إلى توسيع مستوى المشاركة السياسية وأظهر مجالاً جديداً فيما يسمى بحرية التعبير والرأي (صادق، 2008).

عندما أصبح الإنترنت متاحاً للجميع، ظهرت مواقع التواصل الاجتماعي في أواخر القرن العشرين وتطورت بشكل لافت في بدايات القرن الحادي والعشرين إذ سهلت العملية للأفراد بإنشاء صفحات أو مجموعات أو حسابات شخصية على هذه المواقع التي يمكن استخدامها عن طريق صفحات ويب على جهاز الحاسب أو تطبيقات على الأجهزة المحمولة التي أصبحت في متناول الجميع وأتاحت لكل شخص ان يكون له منصة إعلامية (الدخلة، 2018، 2).

لقد أتاحت الثورة التكنولوجية والعلمية وتطور استعمال شبكة الاتصالات استخدامها من قبل الجميع وإن كان يوصف العالم بأنه أصبح قرية صغيرة إلا أن التطور المتسارع أصبح بموجبه العالم أصغر من القرية، وفي شبكة الانترنت انتشرت مواقع للتواصل الاجتماعي وكانت فائدة هذه المواقع أتاحت الاستخدام المجاني لها في الكثير من الجوانب الاجتماعية وأهمها التواصل مع الأصدقاء، وقد تجاوز عدد المشتركين في مواقع التواصل الاجتماعي أعداد فلكية (يوسف، 2015).

ومع الفوائد الكثيرة لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التعريف بالنشاطات ونشر الأخبار والمقالات والأبحاث والحوار مع الأصدقاء والأهل والأقارب إلا أن ثمة من يسيء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الإساءة والتشهير والسب والشتم والقذف والسرقة ونشر الأفكار العنصرية بهدف تحقيق مآرب شتى، ومن ثم أصبح استخدام صفحات التواصل الاجتماعي سلاح ذو حدين فبجانب الإيجابيات أصبحت الأمور السلبية في مقدمة ما يخشى المشترك من استخدامه؛ وهو أصبح

محل تجريم ليس فقط في قانون العقوبات، وإنما أيضاً في قوانين الجرائم الإلكترونية (يوسف، 2015، 3).

وقد تنوعت وتعددت الجرائم الإلكترونية فمنها استخدام رموز تعبيرية عدوانية، وإطلاق الشتائم ومحاولات الابتزاز، ونشر الصور المخلة بالأخلاق أو تمس الأديان ومنها التحريض على الكراهية ونشر ثقافة العنف والإرهاب

والجريمة الإلكترونية لا تختلف عن الجريمة العادية التقليدية إلا فيما ندر في ركنها المادي وخاصة فيما يتعلق بعنصري المكان والزمان، وما يتعلق بمدى تعاطي القوانين القضائية المتعلقة بالجرائم العادية وما يمكن تطبيقه من هذه القوانين على الجرائم الإلكترونية (الكردي، 2016، 7).

1.1.2 موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)

أضحت مواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت، مثل فيسبوك تعرف بالإعلام الاجتماعي الجديد، الذي يشهد حركة ديناميكية من التطور والانتشار، وقد كان في بداياته مجتمعا افتراضيا على نطاق ضيق ومحدود، ثم ما لبث أن ازداد مع الوقت ليتحول من أداة إعلامية نصية مكتوبة إلى أداة إعلامية سمعية وبصرية تؤثر في قرارات المتأثرين واستجاباتهم، وبما أن مواقع التواصل الاجتماعي أسهمت في تفعيل المشاركة لتحقيق رغبة كل فئة مشتركة في الاهتمامات والأنشطة نفسها، وفي تحقيق المسؤولية المجتمعية إذا ما أحسن استثمارها واستغلالها وتوجيهها بشكل جيد، فقد استطاعت أن تحول الأقوال والأفكار والتوجهات إلى مشروعات عمل جاهزة للتنفيذ (عوض، 2011، 3).

والفيسبوك هو الشبكة الاجتماعية الأكثر رواجاً وشعبية حول العالم. تشير الإحصاءات في نهاية الربع الثالث من عام 2016 إلى وجود 1,79 مليار مستخدم "فعال ومتفاعل" شهرياً، وذلك بارتفاع نسبته 16% عن العام 2015، وفيسبوك أيضاً الشبكة الاجتماعية الأكثر رواجاً في البلدان العربية، وتشير الإحصاءات بداية عام 2017 إلى وجود ما يقرب من 156 مليون مستخدم "فعال ومتفاعل"، بزيادة 41 مليون مستخدم مقارنة بعام 2016، الذي كان فيه إجمالي عدد المستخدمين في الدول العربية 115 مليوناً، واللغة العربية هي اللغة الأكثر استخداماً على موقع الفيسبوك... بنسبة 55%، فلسطين - أقل من مليون مستخدم. 34% من السكان حتى نهاية عام 2017، وعدد مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك في فلسطين وصل مؤخراً إلى 1,7 مليون مستخدم حتى نهاية عام 2018م (دنيا الوطن، 2019).

وباتت مواقع التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة تسيطر على أوقات وأفكار الشباب، حيث أنها تعتبر سيف ذو حدين فمن وجهة نظر البعض أنها أثرت على العلاقات الاجتماعية وصلة الرحم بشكل سلبي والبعض الآخر يرى أن استخدامها مفيد كالتعرف على عادات وحضارات وثقافات الشعوب الأخرى (العلمي، 2011، 10).

وتعد مواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت، من أحدث منتجات تكنولوجيا الاتصالات وأكثرها شعبية، ورغم أن هذه المواقع أنشئت في الأساس للتواصل الاجتماعي بين الأفراد، فإن استخدامها امتد ليشمل النشاط السياسي من خلال تداول المعلومات الخاصة بالأحداث السياسية، وكذلك الدعوة إلى حضور الندوات أو التظاهر (عوض، 2011، 5).

ويمكن أن تعمل مواقع التواصل الاجتماعي على تفعيل الطاقات المتوافرة لدى الإنسان وتوجيهها للبناء والإبداع في إطار "تطوير القديم وإحلال الجديد من قيم وسلوك، وزيادة مجالات المعرفة للجمهور، وازدياد قدرتهم على التمسك بالوجداني وتقبلهم للتغيير، وبهذا فإن الاتصال له دور مهم، ليس في بث معلومات، بل تقديم شكل الواقع، واستيعاب السياق الاجتماعي والسياسي الذي توضع فيه الأحداث" (العبد الله، 2005، 21).

بدأ استخدام تقنيات الاتصال ونقل المعلومات يتزايد من قبل فئات المجتمع، وبخاصة الشباب بجميع فئاتهم، فاستدعى ذلك أن تسعى المجتمعات إلى التكيف مع هذه التقنية، وما تفرضه من تغيرات في القيم والأخلاق والمفاهيم. وتأتي الشبكة العنكبوتية على رأس قائمة التقنيات الحديثة من حيث الاستخدام والتأثير في طبيعة الاتصالات، وفي نمط الثقافة السائدة في المجتمع، فأصبحت مكوناً رئيساً في معظم أنشطة الحياة الإنسانية، وأداة لنقل المواد والمعلومات والمفاهيم الثقافية والتربوية وغيرها بين المجتمعات، مما يؤثر بشكل مباشر على السلوك الإنساني، ونمط العلاقات الاجتماعية، وأنماط التفكير في التعامل مع متغيرات هذا العصر (شاهين، 2010، 3).

وتعرف موقع التواصل الاجتماعي بأنه: مجموعة من الصفحات والنصوص والصور والفيديوهات المترابطة وفق هيكل متماسك ومتفاعل يهدف إلى عرض ووصف المعلومات والبيانات عن جهة ما أو مؤسسة ما، بحيث يكون الوصول إليه بغير زمان محدد ولا مكان محدد وله عنوان فريد محدد يميزه عن بقية المواقع على شبكة الإنترنت (مصطفى، 2010، 29).

وتعرف أيضا بأنها: " عبارة عن مجموعة صفحات إلكترونية مرتبطة مع بعضها البعض يمكن مشاهدتها والتفاعل معها عبر برامج حاسوبية تدعى المتصفحات browser web كما يمكن عرضها بواسطة الهواتف النقالة عبر تقنية نظام التطبيقات اللاسلكية (web) وهذه الصفحات موجودة فيما يسمى بالخادم (آل زيرن، 2011، 20).

وتعرف بأنها عبارة عن تطبيقات تكنولوجية حديثة تعتمد على الويب من أجل التواصل والتفاعل بين البشر عن طريق الرسائل الصوتية المسموعة، والرسائل المكتوبة، والرسائل المرئية، وهي بيئة افتراضية للتواصل بين المستخدمين عبر الانترنت إما عن طريق إرسال رسائل نصية، أو رسائل صوتية، أو صور أو فيديو (الغرابلي، 2017، 251).

وهي مواقع التواصل الاجتماعي بأنها شبكات التواصل الاجتماعي هي مجموعة من المواقع الالكترونية تساعد مرتديها على تكوين علاقات مختلفة بين المستخدمين، حيث تمكنهم من تبادل المعلومات والملفات والصور الشخصية ومقاطع الفيديو والتعليقات، كل هذا يتم في عالم افتراضي، يقطع حاجز الزمان والمكان، وأهم هذه الشبكات: الفيسبوك والتويتر والانستغرام (فلحي، 2013، 177).

تعرف بأنها " مجموعة صفحات ويب مرتبطة مع بعضها البعض التي يمكن أن تسهل التفاعل النشط بين الأعضاء المشتركين في هذه الشبكة الاجتماعية الموجودة بالفعل على الانترنت وتهدف إلى توفير مختلف وسائل الاهتمام، والتي من شأنها تساعد على التفاعل بين الأعضاء بعضهم

بعض، ويمكن أن تشمل هذه المميزات (المراسلة الرسمية، الفيديو، الدردشة، تبادل الملفات، مجموعات النقاش، البريد الإلكتروني والمدونات) (خليفة، 2009).

ومن خلال ما سبق تعرف مواقع التواصل الاجتماعي بأنها مواقع اجتماعية تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها من خلال واقع افتراضي لالتقاء الأصدقاء والمعارف والأهل يماثل الواقع الطبيعي من خلال تكوين علاقات مع الأصدقاء من مختلف الأعمار والأجناس ومن كافة أنحاء العالم، تجمعهم اهتمامات ونشاطات مشتركة بالرغم من اختلاف وعيهم الفكري، وهي عبارة عن منافذ للتعبير يتبادل من خلالها المشتركون البيانات والصور والفيديو وأصبحت وسيلة مهمة في التغييرات المجتمع.

ويتكون الفيسبوك من مجموعات تتألف من أعضاء وتصنف على أساس الإقليم ومكان العمل والجامعة و بإمكان المشترك الجديد أن يختار أحد تلك التصنيفات أو المجموعات ثم يبدأ بالتصفح واختيار ما يناسبه ويكفي أن تكتب البريد الإلكتروني أو اسم أحد أصدقائك في المكان المخصص للبحث لو كان مشترك على فيسبوك ستجده وتتواصل معه (الدماري، 2010).

2.1.2 نشأة (face book):

ولدت الفكرة الأصلية لمصطلح "فيسبوك" من جاك زوكريغ الذي درس في المدرسة الثانوية "أكاديمية فيلس اكستر" في عام 1984م (الرعود، 2012، 41).

وبدأت الشبكات الاجتماعية في الظهور في أواخر التسعينات عام 1995 للربط بين زملاء الدراسة، لتوفر هذه الشبكات مجموعة من الخدمات واستمرت موجة هذه الشبكات في الظهور على مدى السنوات-1999-2002-2005 وفي هذا العام حيث تم افتتاح الموقع وعلى يد مارك زوركريغ

وهو طالب في جامعة هارفارد، وقد كان هدفه إقامة شبكة تضم طلبة الجامعة في موقع واحد ونفذ الفكرة مع مجموعة من زملائه في قسم علوم الحاسوب من فكرة موقع (فيس ماتش) التابع لجامعة هارفارد سنة 2003 واستخدم هذا الموقع صور بعض الطلبة وأنهم بهذا كمخترق للخصوصية، ولكن بعد أسبوعين فقط قام مارك بافتتاح الموقع، قامت بعدها الشركة بشراء نطاق على الشبكة، وفي سنة 2005 فتح فيسبوك أمام أي شخص بالغ من العمر ثلاث عشر عاما (الدماري، 2010).

3.1.2 أهمية استخدام مواقع الاتصال الاجتماعي:

تتيح هذه الشبكات إمكانية لمستخدميها بإرفاق الملفات والكتابة حول مواضيع محددة ومعينة، تهم المشتركين الآخرين في نفس الصفحة وتخدم مصالحهم المشتركة، ففي كل المواقع الاجتماعية تتوفر إمكانية التعليق على المواضيع المطروحة فيها، وهذا ما يدفع زائري تلك الشبكات للمشاركة بعد التعريف بأنفسهم وكتابة شيء عنهم كالمهنة والاختصاص والاهتمام، وهناك مواقع اجتماعية متخصصة بمجالات محددة مثل: منتديات إعلامية أو ثقافية أو تربوية وغيرها تهم مجموعة محددة من الناس، كما توجد مواقع اجتماعية خاصة بالتجارة والتسوق، وهي أيضاً تهم شريحة معينة من الناس يرتادونها ويتفاعلون معها، يضاف إلى ذلك نوع جديد من الشبكات الاجتماعية، التي يتواصل فيها مرتاديها من خلال الهواتف النقالة، وتكوين صداقات وإجراء محادثات ونقاشات وتبادل المعلومات عبر شاشات الهواتف النقالة، والمواقع الاجتماعية تساعد متصفحها على إنشاء صداقات جديدة وتكوين علاقات في مجالات عديدة، بتبادل الأخبار والمعلومات وتطور الأحداث الطبيعية والسياسية والاجتماعية (منصور، 2012، 74).

تقدم الشبكات الاجتماعية أو صفحات الويب خدمات عديدة لمتصفحها، فهي تتيح لهم حرية الاختيار لمن يريدون في المشاركة معهم في اهتماماتهم، ويظهر شبكات التواصل الاجتماعي مثل (face book) وغيره، توسعت الخدمات المرجوة من هذه الشبكات ومنحت متصفحها إمكانيات واسعة في تبادل المعلومات في مجالات التعليم والثقافة والرياضة وغيرها. وهذه الشبكات هي عبارة عن مواقع إلكترونية اجتماعية، ومن الخدمات التي تقدمها هذه الشبكات هي: إتاحة المجال للأفراد في الدخول إلى المواقع الاجتماعية والتعريف بأنفسهم، ومن ثم التواصل مع الآخرين الذين تربطهم بهم اهتمامات مشتركة. وتنقسم المواقع الاجتماعية إلى قسمين رئيسيين هما: القسم الأول: هو مواقع تضم أفراد أو مجاميع من الناس تربطهم إطارات مهنية أو اجتماعية محددة، وتعتبر هذه المواقع مغلقة ولا يسمح بالدخول إليها من عامة الناس، عدا من هم أعضاء في هذه المواقع التي تتحكم فيها شركات أو مؤسسات معينة، وهي من تقوم بدعوات المنتسبين إليها. أما القسم الثاني: هو مواقع التواصل الاجتماعي المفتوحة للجميع ويحق لمن لديه حساب على الإنترنت، الانضمام إليها واختيار أصدقائه والتشبيك معهم وتبادل الملفات والصور ومقاطع الفيديو وغيرها، ومن هذه المواقع شبكة (face book) (منصور، 2012، 73).

كما تبرز أهمية مواقع التواصل الاجتماعي في أنها تساعد مستخدميها على متابعة كل ما هو جديد في مجالات الحياة المتعددة، فهي توفر المعلومات التي تمنح مستخدميها فرصة التواصل لتبادل الأفكار والآراء، كما حولت المستخدم لها من متلق للمعلومات في وسائل الإعلام التقليدية إلى منتج للمعلومات ومشارك بها كما يشاء وبشكل حر للتعبير عن وجهات نظره (أبو يعقوب، 2015، 33).

كما تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي منبر للرأي والرأي الآخر ومن أهم خصائص مواقع التواصل الاجتماعي سهولة التعديل على صفحاتها، وكذلك حرية إضافة المحتوى الذي يعبر عن فكرك ومعتقداتك، والتي قد تتعارض مع الغير، فالمجال مفتوح أمام حرية التعبير مما جعل مواقع التواصل الاجتماعي أداة قوية للتعبير عن الميول والاتجاهات والتوجهات الشخصية تجاه قضايا الأمة المصرية (جرار، 2011).

4.1.2 مفهوم الجريمة الإلكترونية:

هناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم الجرائم الإلكترونية، على الرغم من اختلاف المسميات لتلك الجريمة كالجرائم المرتبطة بالحاسب الآلي، والجرائم المعلوماتية، جرائم الانترنت، وذلك على النحو الآتي:

وقد عرف مشروع قانون العقوبات الفلسطيني المعد لعام 2010م الجريمة المعلوماتية بأنها أي فعل يرتكب متضمنا استخدام الحاسب الآلي، أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا الباب (مشروع قانون العقوبات، 2010)

فيقصد بجرائم الانترنت وشبكات المعلومات الدخول غير المشروع إلى الشبكات الخاصة، والعبث في البيانات الرقمية التي تحتويها شبكة المعلومات مثل تزيف البيانات أو إتلافها ومحوها، وامتلاك أدوات أو كلمات سرية لتسهيل ارتكاب مثل هذه الجرائم التي تلحق ضررا بالبيانات والمعلومات ذاتها، وكذلك بالنسبة للبرامج والاجهزة التي تحتويها وهي الجرائم التي تلعب فيها الإلكترونية المعلوماتية دورا رئيسا في مادياتها. (القرار بقانون الجرائم الإلكترونية رقم 10، 2018)

ووفق الاتفاقية الأوروبية بشأن الجريمة السيبرانية التي عقدت في بودابست لعام 2001، إن مصطلح "جرائم الانترنت" يتناول النشاطات غير القانونية أو غير المشروعة المرتبطة بأجهزة الكمبيوتر وباستخدام الشبكة العنكبوتية (اتفاقية بودابست، 2001)

ومن الجدير بالملاحظة أن القرار بقانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني رقم (16) لسنة 2017م لم يتطرق الى تحديد مفهوم دقيق للجرائم الالكترونية، وإنما حدد العديد من المظاهر والسلوكيات وحدد لها عقوبات مناسبة.

وبالمجمل فإن كافة التعريفات السابقة تتضمن جانبين أساسيين هما مفهوم الجريمة بمعناها التقليدي والجانب الآخر الأداة أو الحيز الذي تمت فيه الجريمة والمتمثل في الوسائل الإلكترونية.

وتحمل الجرائم الإلكترونية مسميات عدة، منها (الدحلة، 2016، 15):

1. جرائم الكمبيوتر والإنترنت.

2. جرائم أصحاب الياقات البيضاء

3. الجرائم السايبرية

4. جرائم التقنية العالية

5.1.2 أنواع الجرائم الإلكترونية

أنواع للجرائم الإلكترونية كما بينها الحمدان (2007)، منها:

❖ **جرائم إلكترونية ضد الأفراد:** هي الجرائم التي يتم الوصول فيها إلى الهوية الإلكترونية للأفراد بطرق غير مشروعة؛ كحسابات البريد الإلكتروني وكلمات السر التي تخصهم، وقد تصل إلى انتحال شخصياتهم وأخذ الملفات والصور المهمة من أجهزتهم وابتزازهم، بهدف تهديدهم بها ليمنتلوا لأوامرهم، وتسمى أيضاً بجرائم الإنترنت الشخصية.

❖ **جرائم إلكترونية ضد الحكومات:** هي جرائم تهاجم المواقع الرسمية للحكومات وأنظمة شبكاتها وتركز على تدمير البنى التحتية لهذه المواقع أو الأنظمة الشبكية بشكل كامل، ويسمى الأشخاص المرتكبون لهذه الجريمة بالقراصنة، وغالباً ما تكون أهدافهم سياسية، تستهدف المواقع العسكرية للدول بهدف سرقة معلومات تتعلق بالدولة وأمنها.

❖ **جرائم إلكترونية ضد الملكية:** هي جرائم تستهدف المؤسسات العامة والخاصة، وتهدف لإتلاف الوثائق المهمة أو البرامج الخاصة، وتتم هذه الجرائم عن طريق نقل برامج ضارة لأجهزة هذه المؤسسات باستخدام الكثير من الطرق كالرسائل الإلكترونية.

❖ **الإرهاب الإلكتروني:** هي اختراقات للأنظمة الأمنية الحيوية على مواقع الإنترنت، تكون جزءاً من مجهود منظم لمجموعة من الإرهابيين الإلكترونيين أو وكالات مخابرات دولية، أو أي جماعات تسعى للاستفادة من ثغرات هذه المواقع والأنظمة للوصول للمواقع المشفرة والمحجوبة.

❖ **جرائم الاحتيال والاعتداء على الأموال:** تشمل هذه الجرائم الكثير من الممارسات منها إدخال بيانات غير صحيحة أو تعليمات من غير المشروع التصريح بها، أو استعمال بيانات وعمليات غير مسموح الوصول إليها بغية السرقة من قبل موظفين فاسدين في الشركات والمؤسسات المالية.

❖ **جرائم الابتزاز الإلكتروني:** هي أن يتعرض نظام حاسوبي أو موقع إلكتروني ما لهجمات حرمان من خدمات معينة؛ حيث يشن هذه الهجمات ويكررها قراصنة محترفون، بهدف تحصيل مقابل مادي لوقف هذه الهجمات، ومنها ما هو متعلق بالجنس، ومنها متعلق بتعقب أو مطاردة الأفراد عن طريق الوسائل الإلكترونية لغاية تعريضهم للمضايقات الشخصية أو الإحراج العام أو السرقة المالية، وتهديدهم بذلك؛ حيث جمع مرتكبو هذه الجرائم معلومات الضحية الشخصية عبر مواقع شبكات التواصل الاجتماعي وغرف المحادثة وغيرها.

6.1.2 حرية الرأي والتعبير في قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني

ومن الانتقادات حول القيود على حرية الرأي والتعبير في قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني ما ذكره الدلو (2018):

1. غياب نص يؤكد احترام قانون الجرائم الإلكترونية لحرية الرأي والتعبير، والالتزامات الفلسطينية الدولية نحو هذا الموضوع، لذا من الضروري وجود نص يؤكد على حرية الرأي والتعبير لتقييد القاضي في تفسيره للمصطلحات المبهمة.

2. يتجاوز القرار بقانون حدود الجرائم الإلكترونية، بإضافة العديد من الجرائم العادية إلى مجال الجرائم الإلكترونية، إذ يعتبر أي جريمة استخدم في ارتكابها الشبكة العنكبوتية جريمة إلكترونية، وهذا يتطلب اتباع منهجية واضحة في التعامل معها، وإخراج النصوص التي لا ترتبط بها من قانون الجرائم الإلكترونية.

3. تضمن القرار بقانون نصوصاً تجرم الأفعال على أساس توقع الخطر (القصد)، وليس على أساس وقوع الضرر، وهو يدخل العديد من الأفعال في دائرة التجريم، رغم عدم وقوع ضرر ناجم عنها.

4. جعلت المادة (21 فقرة 2) حق مصادرة الأعمال الفنية أو الأدبية أو الفكرية بأمر قضائي وليس بحكم قضائي صادر عن محكمة مختصة، وهو ما يجعل هذه الأعمال أكثر عرضة للمصادرة، مما يمثل اعتداء على حرية الرأي والتعبير .

5. منع قانون الجرائم الإلكترونية في المادة (22 فقرة 1) التدخل التعسفي أو غير القانوني في خصوصيات الشخص أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، إلا أنه لم يحدد عقوبة هذا التدخل، خاصة أنه غالباً ما يكون من جهة الإدارة.

6. جرمت المادة (22 فقرة 2) كل من أنشأ موقعاً أو تطبيقاً أو حساباً إلكترونياً، أو نشر معلومات على الشبكة الإلكترونية أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات، بقصد نشر أخباراً أو صوراً أو تسجيلات صوتية أو مرئية، تتصل بتدخل غير القانوني في الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة، أو تعدى بالذم أو القبح أو التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم، وتعاقب

على ذلك بالحبس أو الغرامة المالية، يلاحظ على هذه الفقرة رغم كفالتها لحق الخصوصية، إلا أنها توسعت في التجريم على القصد دون اشتراط وقوع الجريمة فعلياً.

7. يلزم القانون مزودي خدمات الإنترنت تزويد الجهات المختصة بجميع البيانات والمعلومات التي تساعد في كشف الحقيقة، بناء على طلب من النيابة أو المحكمة المختصة، وهذا يعني إمكانية الحصول على بيانات شخصية لا علاقة لها بالجرائم الإلكترونية، وهو ما يشكل إنتهاكاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وحرية التعبير، لأن الأشخاص بصفة عامة والصحفيين على وجه الخصوص سيتجنبون توجيه الانتقادات للشخصيات العامة، حتى يبعدوا أنفسهم عن دائرة التجريم والاختراق على بياناتهم الخاصة.

8. أجازت المادة (39) من القانون حجب المواقع الإلكترونية لأسباب غير واضحة، مثل: تهديد الأمن القومي والسلم الأهلي والنظام العام والآداب العامة، وهي عبارات فضفاضة يمكن تفسيرها على وجوه مختلفة، واستغلالها بشكل سيء للحد من حرية الرأي والتعبير، علماً أن حجب الإنترنت مدان وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي انعقد في 27 من يونيو 2016.

وقد قدمت الهيئة المستقلة لحقوق الانسان مذكرة تتضمن العديد من الإشارات للقيود التي يفرضها القرار بقانون الجرائم الالكترونية على الحريات الصحفية وذلك كما يلي:

المادة (45): من القرار جرمت الأفعال والكتابات المنطوية تحت مظلة حرية الرأي والتعبير بموجب مصطلحات عامة وفضفاضة والتي تعاقب كل من ارتكب فعلاً يشكل جريمة بموجب أي تشريع نافذ باستخدام الشبكة الالكترونية أو بإحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات وبالتالي فتح المجال لتطبيق

نصوص قانون العقوبات وقانون المطبوعات والنشر ساريي المفعول والذين يتضمننا تجريما لكتابات وأقوال تدخل ضمن حرية الرأي والتعبير بموجب مصطلحات عامة وفضفاضة مثل جرائم الدم والقذح وإطالة اللسان وقذح المقامات العليا وقد استخدمت هذه النصوص لقمع حرية الرأي والتعبير وحبس المواطنين والصحفيين والناشطين ومحاكمتهم جنائيا. وعلى ذلك طالبت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان العلى تعديل نصوص قانون العقوبات وقانون المطبوعات والنشر.

المادة (6)، المادة (11 فقرة 2 و4)، المواد (17-19)، المواد (22-26) وقد تشكل هذه النصوص بصيغتها الحالية تهديدا لحرية الرأي والتعبير وتقييدا لاستخدام شبكة الانترنت وتوسعا غير مبرراً في التجريم وبالتالي طالبت الهيئة بتعديل صياغة هذه النصوص والابتعاد عن كونها تجريم.

أيضا تنظر الهيئة بإيجابية إلى نص المادة (21) لكن الفقرة الثانية منها التي نظمت موضوع رفع أو تحريك الدعاوى لوقف أو مصادرة الأعمال الفنية والأدبية والفكرية أو ضد مبدعيها، قد انتقصت من ضمانة مهمة لهذا الموضوع بجعلها صلاحية رفع الدعوى أو تحريكها بأمر قضائي وليس بحكم قضا بموجب حكم قضائي فالمصادرة لا تتم إلا بموجب حكم قضائي صادر عن محكمة مختصة لذا نوصي بتعديل هذه المادة بالنص على أن مصادرة الأعمال الفنية أو الأدبية والفكرية لا تجوز إلا بحكم قضائي صادر عن محكمة مختصة.

المادة (32): الفقرة الثانية منه التي جرمت إنشاء موقعا أو تطبيقا أو حسابا إلكترونيا، بقصد نشر أخبار أو صور أو تسجيلات صوتية ومرئية فهذه المادة تعتبر بالتدخل الغير قانوني في الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة. فالملاحظ عليها التوسع في التجريم فبمجرد إنشاء موقع أو التطبيق بقصد نشر الأخبار.

المادة (31) من القرار بقانون التزامات مزود الخدمة، وجاء في فقرتها الأولى "تزويد الجهات المختصة بمعلومات المشترك التي تساعد في كشف الحقيقة بناء على طلب النيابة أو المحكمة المختصة، حيث أن عبارة" التي تساعد في كشف الحقيقة قد تتضمن الوصول إلى معلومات المحتوى التي يخضع إليه الإجراءات مشددة وليس بناء على طلب النيابة أو المحكمة المختصة.

المادة (34/1)

من القرار بقانون جاء منسجماً مع نص المادة (51) الذي ينظم حالات مراقبة الاتصالات والمحادثات الالكترونية، والحصول على بيانات المرور، وهي بيانات يجب أن تحاط بضمانات مشددة كونها أمر محظور في المعايير الدولية .

المواد (32 : 33) من القرار تمنح النيابة العامة صلاحية تفتيش الأشخاص والأماكن ووسائل تكنولوجيا المعلومات ذات صلة بالجريمة وصلاحية الحصول على الأجهزة و الأدوات أو الوسائل أو البيانات والإذن بضبطها والتحفظ عليها ونسخها وتسجيلها . فمن اللازم حماية للحق في الخصوصية وحرمة الحياة الخاصة للمستخدمين، وأن يكون التفتيش بشأن جريمة ارتكبت، وأن هذا التفتيش يجب أن يكون مرهون بحصول النيابة العامة على أمر صادر عن المحكمة المختصة.

المادة (39) من القرار بقانون موضوع حجب المواقع الالكترونية، فيجب أن يكون الحجب له أسباب واضحة وبناء على أمر صادر عن محكمة مختصة، فأسباب الحجب في هذه المادة عامة وفضفاضة، فتم اعتبار الحجب كأنه عقوبة بدلا من يكون إجراء تحفظي، لعدم تحديد وقت للحجب فهي حددته بستة أشهر قابلة للتجديد دون تحديد سقف أعلى للتجديد (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2018).

بناءً على ما تقدم فإن القانون يمس بحرية الرأي والتعبير ويقيد عمل الصحفيين، ويشكل تهديداً للحق في حرية الرأي والحق في الخصوصية وحرمة الحياة الخاصة بالصحفيين، فيجب تعديله بما يعزز من حقوق الصحفيين وحررياتهم الأساسية، وتعزيز دور نقابة الصحفيين في الدفاع عن أصحاب المهنة باتجاه تعديل مواد القانون الفضفاضة وإزالة أي عقوبات تواجه حرية الصحفيين.

7.1.2 مؤشرات حرية الصحافة في فلسطين:

ذكر تقرير تم إعداده من قبل المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى" الذي أعلن عن نتائج المؤشر الذي أعده لقياس حرية الصحافة في فلسطين للعام 2018، والتي أظهرت تقييماً "سيئاً" لحال حرية الصحافة في فلسطين، وأوضح التقرير السنوي عن نتائج مؤشر الحريات الصحافية في فلسطين، بأنه سجل ارتفاع في عدد الانتهاكات والقيود الفلسطينية ضد الحريات الصحافية خلال العام الماضي فقد بلغت 129 انتهاكاً.

وفيما يتعلق بمؤشر حرية الصحافة في فلسطين، أوضح تقرير مدى أن العلامات التي حصل عليها واقع حرية الصحافة في فلسطين ضمن المؤشر الدولية لحرية الصحافة جاءت أقل من 50%، وهو واقع سيء جداً، ضمن مؤشر حرية الصحافة على ثمانية محاور وهي: الضمانات القانونية لحرية الصحافة، قيود قانونية ومجتمعية على حرية الصحافة، استقلالية عمل وسائل الإعلام، وسائل الإعلام وتنوع المضامين، لرقابة الحكومية والذاتية، السياسات التمويلية، الشفافية والحصول على المعلومات، التنظيم الذاتي للصحفيين/ات وحمائيتهم (المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، 2019).

ورصدت لجنة دعم الصحفيين خلال شهر اغسطس/ آب الماضي ما مجموعه (44) انتهاك من جهات فلسطينية، وأكدت لجنة دعم الصحفيين، أن قمع الحريات الإعلامية في الاراضي الفلسطينية، ارتفع بوتيرة عالية بعد أن اصدرت السلطة التنفيذية في الضفة المحتلة قانون الجرائم الالكترونية، وتتوعد الانتهاكات في اعتقال(10) صحفيين على خلفية آرائهم، كما مددت اعتقال عدد(4) صحفيين، واستدعت مخابرات السلطة، عدد(4) صحفيين، فيما استدعت اجهزة الامن في غزة عدد(1)، في حين احتجزت اجهزة الامن الفلسطينية في الضفة المحتلة (3) صحفيين، ورصدت لجنة دعم الصحفيين عدد(8) حالات اقتحام لمنازل الصحفيين الذين تم اعتقالهم سابقاً، ومصادرة أجهزة حاسوب الخاصة (لجنة دعم الصحفيين، 2018). كما أوضح تقرير وسائل التواصل الاجتماعي والرقمي في فلسطين بأنه تم حجب أكثر من (20) موقع الكتروني و أن هذا الحظر يستند لنصوص قانون الجرائم الالكترونية التي لا تتوخى المصادقية والمهنية في نقل الأخبار والمتعلقة بالشأن الفلسطيني ومن هذه المواقع (قناة الأقصى الفضائية، شبكة القدس الإخبارية، قدس برس، فتح ميديا ...ألخ وغيرها من المواقع) (تقرير المواقع الالكترونية،33،2017)

8.1.2 عناصر حرية الصحافة:

هناك مجموعة من القوانين واللوائح التي تكفل حرية الصحافة تنص عليها معظم دساتير العالم لضمان حرية الرأي والصحافة تمثلت في النقاط الآتية (الدلو، 2018):

1. عدم خضوعها للرقابة المباشرة، لأن هذا الشكل من الرقابة يجعل مناه نسخة كربونية عن رأي

الحكومة.

2. أن تكون حرة في استقاء المعلومات أو الأخبار ونشرها، لأنه لا قيمة لحرية الصحافة إذا ما وضعت الحواجز والموانع أمام عملية الحصول على المعلومات والأخبار.
3. البحث عن المعلومات والأخبار والإحصائيات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها والتعليق عليها وتداولها ونشرها، بما يضمن إطلاع المواطنين على ما يجري محلياً وإقليمياً ودولياً.
4. منح الأفراد والجماعات إصدار الصحف دون اعتراض السلطة العامة، وهذا يقتضي عدم وضع أي عقبات أو شروط أو قيود أمام ممارستهم لهذا الحق.
5. تحديد المجال الذي يجوز للمشرع أن يتدخل فيه للحد من حرية الصحافة، بقصد حماية سمعة الأفراد وكرامتهم من جرائم السب والقذف، لأن التوسع قد يصبح ستاراً لحماية السلطة العامة والأشخاص العاميين من النقد.
6. رفع الحصانة عن أي فرد في المجتمع مهما كانت صفت، فالصواب أو الخطأ ليس صفة ملازمة لشخص بعينه دون غيره فالعقل يخطئ ويصيب.
7. وجود بيئة اجتماعية مناسبة تسود فيها حرية الرأي والتعبير، بما يكفل حق الاعتراض والمخالفة في الرأي، والتسليم بإمكانية التوافق بين المخالفين في الرأي والمعارضين له، لأنه لا يمكن لبيئة تؤمن بالعقل أن تصدر رأياً لأنه لا يوافقها.

9.1.2 الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال قانون الجرائم الالكترونية:

يتضمن القانون موجة من الانتقادات حسب ما يتداولها ناشطون وصحفيون على عديد كبير من القيود والانتهاكات التي أثارت مخاوفهم من خلال تعريضهم للملاحقة والمسائلة وذكر (شهبان، 2018) أن هذه القيود تتمثل بـ:

1- انتهاك الخصوصية: يعد القرار بقانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني يتدخل في العديد على

مستويات الخصوصية حيث أنه منح القانون صلاحية التفتيش والمصادرة والاعتقال للنيابة العامة وليس للقاضي، فمن جهته يستطيع النائب العام أن يمنح تصريحاً بإيقاف الصحفيين ومصادرة جميع أجهزتهم الإلكترونية والحصول على معلومات الشخص للأجهزة التنفيذية وهذا ما تم ذكره مسبقاً بأنه يتعارض مع حقوق الإنسان العالمية.

أيضاً من خلال هذا القانون يجبر مزودي خدمة الانترنت والبرمجيات على تركيب أجهزة حفظ البيانات والوصول من خلالها لجميع المشتركين، بالتالي لم يوضح القرار بالقانون طبيعة البيانات الأساسية التي يريد الحصول عليها وهذا انتهاك خصوصية وغير مقبول في القوانين الدولية المتعلقة بخدمة مزودي الانترنت.

2- حجب المواقع الالكترونية : حسب المادة 39 من القرار بقانون الجرائم الالكترونية نتح صلاحية

لجهات التحري والضبط المختصة إذا ما رصدت قيام مواقع الكترونية مستضافة داخل الدولة أو خارجها، بوضع أي عبارات أو أرقام أو صور أو أفلام أو أي دعائية أو غيرها من شأنها تهديد الأمن القومي أو النظام العام أو الآداب العامة والسلم الأهلي، أن تعرض محضراً على النائب العام أو احد مساعديه، وتطلب الإذن بحجب الموقع، أو حجب بعض الروابط الالكترونية. وهذه

المادة تعد انتهاك كبير بحسب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وتشكل تقييد على حرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومات وهذا أيضا يدل على وجود تناقض كبير مع المعايير الدولية التي تعتبر استخدام الانترنت حق أساسي من حقوق الإنسان .

3- لغة فضفاضة ونصوص واسعة : ويعتبر هذا واضحا في نص المادة "45" حيث تم ذكر كلمات ونصوص في القرار بقانون الجرائم الالكترونية مثل " الآداب العامة "، "السلم الأهلي"، "الأضرار بالوحدة الوطنية"، "سلامة المجتمع وأمنه". لقد تم ذكر هذه الكلمات في بنود القانون البالغة (57) بندا، دون أي توضيح لما تعنيه ولا الحالات التي تنطبق عليها العقوبات . وتعد هذه نصوص مطاطة تعرض المواطنين والصحفيين للحبس وقد تؤدي أيضا إلى محاكمتهم، فيجب على النصوص القانونية أن تكون واضحة وضوحا تاما، وهذا يسبب جدلا واسعا في كيفية تفسير هذه النصوص من وجهة نظر أجهزة السلطة التنفيذية والأجهزة القضائية في تفسير وتأويل للكلمات حسب المصالح السياسية والشخصية، علما بأن الاتجاه الدولي الحديث ألغى صفة التجريم عن جرائم الذم والقدح واكتفى بأنها أفعال ضارة.

إن القرار بقانون الجرائم الالكترونية يعد مجحفا بحقوق الإنسان الأساسية، وخاصة حقه في إبداء رأيه والتعبير عنه، ولقد برز هذا الشيء واضحا من خلال إغلاق السلطة لحوالي 20 موقع الكتروني و أكثر وانتهاكه لحق الخصوصية من وجود نصوص فضفاضة واعتقال بعض الصحفيين والناشطين بذرائع وهمية، ولمجرد نشرهم تعليقات أو تغريدات التي يعبرون فيها عن آرائهم ووجهات نظرهم من الأحداث التي تجري على أرض الواقع (شهبان، 2018)، وهذا يمثل اعتداء صريح على حرية الرأي

والتعبير التي تعتبر إحدى ركائز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فالفرد له كامل الحرية في إبداء رأيه والتعبير عن مواقفه وقناعاته الفكرية والسياسية.

ويمكن أن تتضمن القيود على هذا الفضاء الرقمي القوي ما يمكن أن يُطلق عليه: الحجب الصريح، أو الخنق الذي يعمل على إبطاء مواقع معينة، والحيلولة دون تدفق المعلومات عبرها. وقد يصل الخنق إلى حد يجعلها غير قابلة للاستخدام. فلا شيء يجب أن يُنقل من سلطة الرقيب السطوي في مجتمع المعلومات، ولا أحد يستطيع أن يبيّن مَلَكُوتًا سلوكيًا خارج إكراهات النسق الاجتماعي، ولا أحد يستطيع أن يُمارس حرّيته الذاتية كما يشتهي وكما يُنظرُ للحرّيات في المنتديات الأُمّية وفي كتب الفلسفة والعلوم السياسية والإنسانية والاجتماعية والقانون. إن الفضاء الرقمي مَسْكُون في داخله بالتحكّم والقيادة والمراقبة، يعني بالقيود والحدود الأخلاقية، وبالتالي بالنصوص التشريعية المُشرّعة للغلق والقمع والترهيب قبل التنظيم والتقنين، ثمّ آليات الرقابة والحجب (مرايط، 2018، 512).

9.1.2 أدوات الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي:

هناك وسائل تؤدي إلى السيطرة والرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي تقوم بها الشركات المشغلة للأنظمة التقنية التي تتعاقد معها الحكومات مثل توظيف نظام رقابي يستهدف وسائل الإعلام لتصنيف كل ما يطرح على الشبكات سواء أكان سلبياً أم إيجابياً وتسهيل الوصول إلى الأفراد والجهات التي تعمل على نشر الفوضى وإحداث خلل في السلام المجتمعي في الدولة (المواشير، 2012، 43).

فإدارات مواقع التواصل تمتلك سلطات رقابية واسعة على المحتوى المنشور عبر صفحات وحسابات مستخدميها، وهي الرقابة التي تمارسها وفق شروط الاستخدام التي يلزم الموافقة عليها إجبارياً وبصورة مسبقة، والتي تختلف بدورها من موقع إلى آخر إلا أنها تتفق إجمالاً على الحق في مراجعة المحتوى، ورفض أو حذف أي مضمون أو حساب يخالف سياساتها الآتية أو المستقبلية ودون الالتزام بتقديم إخطار مسبق (البدائية، 2014، 7).

ويمكن تحديد عدة ممارسات تتبعها الدول لمراقبة محتوى التواصل الاجتماعي، بعضها مشروع، والآخر يدخل في نطاق التجسس غير القانوني، أبرزها (الحلي، 2011، 165):

- **إنشاء المرصد ووحدات المتابعة:** إذ باتت الهيئات الحكومية، الأمنية وغير الأمنية، تهتم برصد وسائل التواصل الاجتماعي وما ينشر عليها، بغرض التعرف على توجهات الرأي العام أو الرد على الشائعات، وكذلك تتبع النشاطات غير القانونية (مثل: الدعاية الإرهابية، وممارسة الاحتيال، وغيرها).
- **استخدام تقنيات مراقبة المحتوى:** وهي حلول تقنية وخدمات تنتجها شركات الاستشارات التكنولوجية تقوم برصد محتوى الإعلام الاجتماعي وجمع المعلومات عبر المنصات المختلفة.
- **عقد تفاهات مع شركات مواقع التواصل:** وهي الاتفاقات التي تعقدها الحكومات مع شركات مواقع التواصل، وتقدم بموجبها الأخيرة المعلومات بشأن أنشطة المستخدمين.
- **تقديم طلبات كشف البيانات:** إذ تقدم الحكومات لإدارات مواقع التواصل الاجتماعي طلبات بالكشف عن بيانات مستخدميها أو صفحات بعينها لأسباب أمنية أو جنائية، وهي الطلبات التي تتقدم بها هيئات تنفيذية أو تتم بناء على أحكام قضائية.

▪ **استخدام سياسات الإبلاغ:** وذلك بالاستفادة من خاصية إبلاغ إدارة الموقع عن المحتوى المخالف لسياساته ومن ثم يتم حذفه. وعلى الرغم من أن تلك الخاصية موجهة للمستخدمين بشكل أساسي، إلا أن هناك اتهامات للحكومات باستخدامها لحذف المحتوى غير المرغوب فيه، من خلال ما يسمى باللجان الإلكترونية التي تشن هجمات من الإبلاغ الكثيف ضد حساب بعينه أو صفحة ما أو منشور معين، فضلا عن وجود برمجيات يمكنها القيام بتلك المهمة بشكل إلكتروني.

▪ **برمجيات التجسس والاختراق:** وهي برمجيات القرصنة التي تحصل عليها بعض الحكومات والأجهزة الأمنية للتجسس على المستخدمين، بما يخالف حقوق الأفراد في الخصوصية، ويكون الكشف عنها بمثابة فضائح لتلك الإدارات.

2.2 النظم الإعلامية وأدواتها في الرقابة على الإعلام

قدمت النظريات والدراسات الإعلامية كثيراً من الاجتهادات حول مفهوم الإعلام الاجتماعي وتأثيره على الحياة الاجتماعية، وظاهرة الاتصال والإعلام ومحاولة التحكم فيها والتننبؤ بتطبيقاتها وأثرها في المجتمع، فهي توصيف النظم الإعلامية من خلال درجة التفاعل بين أفراد المجتمع حول القضايا المجتمعية السياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها من القضايا ذات الصلة بحياة المواطن.

ومن خلال هذه الدراسة تم استعراض مجموعة من النظريات أهمها:

1. النظرية الحتمية التكنولوجية

ظهرت قبل أكثر من أربعة عقود، وحتى اليوم من أكثر النظريات الإعلامية انتشاراً ووضوحاً في الربط بين الرسالة الإعلامية، والوسيلة الإعلامية، من خلال تأكيدها على أهمية الوسيلة في تحديد نوعية الاتصال وتأثيره، وطبيعة تأثيرها على مختلف المجتمعات، ومبتكر هذه النظرية هو الباحث "مارشال ماكلوهان" خاصة ونحن نعيش الآفاق التي لا حدود لها والتي افتتحت أمام الاتصال البشري والنمو والتطور نتيجة تزاوج ظاهرتي المعلوماتية وثورة وسائل الاتصال بعد، حتى أصبحت عملية الفصل بين دور المعلومات وتكنولوجيا للاتصال أمراً مستحيلاً لأنهما وجهان لعملة واحدة إذ يتظافران ليكونا مفهوماً شاملاً هو تكنولوجيا المعلومات والذي يعرف في أحد صيغته على أنه اقتناء واختزان وتجهزه المعلومات في مختلف صورها وأوعية حفظها سواء كانت الشفوية، المطبوعة، مسموعة أو مصورة مرئية أو ممغنطة وبنها باستخدام المعدات الالكترونية الحاسبة، ووسائل وأجهزة الاتصال عن بعد (نور الدين، 2013، 183).

وبينت هذه النظرية ثلاث افتراضات أساسية وهي:

❖ **وسائل الاتصال هي امتداد لحواس الإنسان:** اعتقد ماركوس ماكلوهان أن المخترعات التكنولوجية هي التي تؤثر على تكوين المجتمعات، فالتحول السياسي في التكوين التكنولوجي يجعل التحولات الكبرى تبدأ لدى الشعوب ليس فقط في التنظيم الاجتماعي وإنما في الحواس الإنسانية، فالناس يتكيفون مع الظروف البيئية في كل عصر من خلال استخدام حواس معينة ذات صلة وثيقة بنوع الوسيلة الاتصالية المستخدمة، كما أن طريقة عرض وسائل الاتصال للمواضيع المتنوعة وطبيعة الجمهور الذي تتوجه يؤثران على مضمون تلك الوسائل، وبالتالي يرى ماركوس ماكلوهان أن طبيعة وسائل الاتصال التي تسود في فترة من الفترات هي التي تكون المجتمعات أكثر مما يكونها مضمون الرسالة الاتصالية، أي بدون فهم الأسلوب الذي تعمل بمقتضاه وسائل الإعلام لن نستطيع فهم التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تطرأ على المجتمعات، فأى وسيلة كما رأى ماركوس ماكلوهان هي امتداد للإنسان تؤثر على طريقة تفكيره وسلوكه (Macluhan, 1972, 349).

❖ **الوسيلة هي الرسالة:** أي أن طبيعة كل وسيلة وليس مضمونها هو الأساس في تشكيل المجتمعات، وحسب ماركوس ماكلوهان فإن الرسالة أساسية في التلفزيون وهي التلفزيون نفسها، كما أن الرسالة الأساسية في الكتاب هي المطبوع، فالمضمون غير مهم بل المهم هو الوسيلة التي تنقل المضمون على اعتبار أن على اعتبار أن وسيلة جمهور معين يفوق حيه لهذه الرسالة واهتمامه بمضمونها وهو يتكيف مع ما تعرضه الوسيلة (Macluhan, 1972, 349).

❖ وسائل الاتصال الساخنة والاتصال الباردة: ابتكر ماكلوهان من خلال نظريته اصطلاحات فئات "الساخن" و"البارد" ليصف في نفس الوقت بناء وسيلة الاتصال أو التجربة التي يتم نقلها ومدى تفاعلها، وما نطلق عليه كلمة "بارد" يستخدم عادة في وقتنا الحاضر لتعني الجدل الذي يغمس به الناس بشدة. ومن ناحية أخرى الاتجاه البارد كان يعني الحياد الذي يميل إلى الابتعاد وعدم الاهتمام، كلمة "ساخن" أصبحت غير مستخدمة حينما طرأت تغيرات عميقة على طريقة النظر للأمور، ولكن التعبير الدارج "بارد" ينقل قدرا إلى جانب الفكرة القديمة "ساخن" فهو يشير إلى نوع من الالتزام والمساهمة في ظروف تتضمن قدرات الفرد كلها، فالوسيلة الساخنة هي الوسيلة التي لا تحافظ على استخدام الوزن في الحواس مما يقلل احتياج الفرد إلى التخيل أم الوسيلة الباردة فهي تحافظ على التوازن في حواس الإنسان وتثير خياله باستمرار (Macluhan, 1972, 349).

وذكر ماكلوهان ان وسائل الإعلام الجماهيرية تحدد طبيعة المجتمع وكيفية معالجة مشاكله وتشكيل الظروف الجديدة المحيطة به من خلال احاطة الناس بأكبر قدر من المعلومات عن وسائل الاتصال والاعلام الجماهيرية لانه بقدر معرفة كيفية تشكيل التكنولوجيا للبيئة المحيطة بنا نستطيع أن نسيطر عليها ونتغلب تماما على نفوذها وقدرتها الحتمية ولكن قانون الجرائم الالكترونية جاء لتقييد استخدام التكنولوجيا الحتمية في حل مشكلات التي تدور في المجتمع بفرض مجموعة من القوانين تقيد استخدام التكنولوجيا في مناقشة الواقع السياسي.

2. النظرية السلطوية:

ظهرت هذه النظرية في إنجلترا في القرن السادس عشر، وتعتمد على نظريات أفلاطون، وأرسطو، وميكافيلي، وترى أن الشعب غير جدير بتحمل المسؤولية أو السلطة فهي ملك للحاكم، ومن الأفكار الهامة في هذه النظرية أن الشخص الذي يعمل في الصحافة أو وسائل الإعلام الجماهيرية، يعمل بها كامتياز منحه إياه الزعيم الوطني ويتعين أن يكون ملتزماً أمام الحكومة والزعامة الوطنية (مكافيل، 200، 2005).

وتعمل هذه النظرية على الدفاع عن السلطة، ويتم احتكار تصاريح وسائل الإعلام، حيث تقوم الحكومة على مراقبة ما يتم نشره، كما يحظر على وسائل الإعلام نقد السلطة الحاكمة والوزراء وموظفي الحكومة؛ وعلى الرغم من السماح للقطاع الخاص على إصدار المجلات إلا أنه ينبغي أن تظل وسائل الإعلام خاضعة للسلطة الحاكمة (عبد الحميد، 33، 2004).

إن تركيز النظرية السلطوية وغرضها الرئيسي هو حماية وتوطيد سياسة الحكومة، القابضة على زمام الحكم وخدمة الدولة. ومن يعمل في الصحف ويصدرها، هو من يستطيع الحصول على ترخيص، من الحاكم، وتشرف الحكومة على الصحف، وتفرض الرقابة عليها وحرية وسائل الإعلام في ظل هذه النظرية تتحدد بالقدر الذي تسمح به القيادة الوطنية في أي وقت (البشبيشي، 2005، 1-10).

تعتمد النظرية السلطوية على مجموعة من القيود التي تحجب عمل المواطنين والصحفيين من خلال: قيود التراخيص حيث تقوم السلطة الحاكمة بوضع التراخيص لمن يريد من الناس أن يباشر عملاً إعلامياً من نوع معين يشترط أن يؤمن ويؤيد سياسة السلطة (عبد الحميد، 35، 2004). أيضاً هناك

قيود الرقابة حيث تقوم الحكومة بتعيين بعض الأشخاص الذين يراجعون كل ما تكتبه وتنتشره وسائل وأسابيل الاتصال وما تقوله أيضا بجانب مراقبة المطابع ودور النشر، وهناك قيود المحاكمات العامة: كانت المحاكمات توجه بتهمة الخيانة ويتعرض فيها الأشخاص إلى السجن والغرامة، قيود الأموال السرية: تقوم السلطة بإمداد بعض المؤسسات الإعلامية والاتصالية ببعض المال لضمان ولائها بمعنى أن الدولة تؤثر في وسائل الاتصال، والضرائب ويقصد منها إرهاب الصحف ماليا حتى تخفف من نقدها للحكومة أو تتوقف عن الصدور وهدف الضريبة تخفيض أرباح الجريدة بدفعها للخروج من سوق النشر والعودة بذلك إلى تمويل ومساعدة السلطة. (البشبيشي، 2005، 1-10).

ومن خلال النظرية السلطوية يمكن اعتبار القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية متسلطا في نصوصه وحيازته للسلطة، حيث أنه لا يخدم الصحفيين أو الناشطين أو عامة الشعب بل يخدم السلطة بالدرجة الأولى وهو ما دفع الصحفيين الفلسطينيين إلى توجيه النقد لهذا القرار والمطالبة بتعديله.

3. نظرية حارس البوابة

قام بتطوير نظرية (حارس البوابة الاعلامية) عالم النفس النمساوي الأصل والأمريكي الجنسية "كيرت لوين" حيث يرى أنه على طول الرحلة التي تقطعها المادة الإعلامية حتى تصل إلى الجمهور المستهدف توجد نقاط (بوابات) يتم فيها اتخاذ قرارات بما يدخل وما يخرج، وكلما طالت المراحل التي تقطعها الأخبار حتى تظهر في الوسيلة الإعلامية، تزداد المواقع التي يصبح فيها سلطة فرد أو عدة

أفراد تقرر ما إذا كانت الرسالة ستتنتقل بنفس الشكل أو بعد إدخال تعديلات عليها, ويصبح نفوذ من يديرون هذه البوابات له أهمية كبيرة في انتقال المعلومات (الجبوري، 2014).

يمتد مصطلح حارس البوابة ليشمل المراسلين، المصورين، المحررين والقائمين بالاتصال ممن يتمتعون بتقرير ما للمعلومات التي سوف تستخدم في الوسيلة الاتصالية من خلال مدى واسع من المعلومات المتاحة وتمثل الوسيلة الإعلامية (محطة إذاعية أو تلفزيونية أو صحيفة) حارس بوابة يقرر ما يتم تقديمه للجمهور من خلال اختيار وتفسير المواد الإعلامية المختلفة المقدمة للجمهور (شاهين، 2010، 8).

ومفهوم حراسة البوابة يعني: السيطرة على مكان استراتيجي في سلسلة الاتصال بحيث يصبح لحارس البوابة سلطة اتخاذ القرار فيما سيمر من خلال بوابته, وكيف سيمر, حتى يصل إلى النهاية إلى الجمهور المستهدف (تلاحمة، 2012).

إن حراسة البوابة الإعلامية تذهب إلى أبعد من مجرد اختيار ما ينقل من الرسائل واستبعاد أخرى, بل هو عملية واسعة للتحكم في المعلومات التي تحتوي على كل أنواع شفرات الرسائل وليس فقط الاختيار, ولكن التشكيل بطريقة معينة تتضمن الحجب والنقل والصياغة والبت والتحكم في توقيت إيصالها من المرسل إلى الجمهور, وأثناء عملية الاختيار يتم التأكيد على بعضها وإهمال أخرى, ولذا فإن حراسة البوابة تجعل بعض الأخبار أو الرسائل أكثر جوانب القصة الإخبارية تفصيلاً عند الاختيار والمرور عبر البوابة الإعلامية (الإشهاري، 2012).

يمكن من خلال الاعتماد على نظرية حارس البوابة تفسير كيف تحاول الأجهزة الرسمية في السلطة التنفيذية التحكم فيها بالنشر على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال وضع نصوص قانونية فضفاضة تسمح لهم بتفسيرها كيفما تشاء لمعاقبة الصحفيين والناشطين الإعلاميين إذا ما نشروا عبر صفحاتهم الإلكترونية ما يشكل نقداً للسلطة أو سلوكياتها.

والنظرية السلطوية ونظرية حارس البوابة أكثر النظريات الإعلامية يمكن أن تعتمد عليها الدراسة، حيث أنه من خلال النظرية السلطوية التي تعتمد على وضع مجموعة من القيود التي تعمل على تقييد حرية الرأي لدى الصحفيين والناشطين في مجال حرية الرأي، ومن خلال هذه النظرية يمكن اعتبار قانون الجرائم الإلكترونية أداة لمعاقبة الصحفيين والناشطين من خلال مجموعة من النصوص التي تسمح لتنفيذ الجهات الرسمية الحد من حرية الرأي، كما تؤكد نظرية حارس البوابة على حدود الحرية المتاحة لاختيار الموضوعات والقضايا العامة حيث عملت على تحديد القضايا التي يتم تناولها في مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها وسيلة إعلامية فعالة وهذا ما يتناسب مع قانون الجرائم الإلكترونية ولكن هناك بعض النصوص الفضفاضة في هذا القانون.

3.2 الدراسات السابقة:

دراسة براك وجردة (2019) بعنوان: الجرائم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر المرتبطة بالجرائم الإلكترونية من خلال استغلال وسائل الاتصال الحديثة كالإنترنت كما هدفت إلى التعرف على القاضي الجزائي من خلال النصوص التقليدية التحقيق حماية جزائية معلوماتية دون الإحاطة بالمبادئ الراسخة التي يركز عليها القانون الجزائي، تم اتباع المنهج التحليلي التأصيلي المقارن في إعداد هذه الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن ظهور الجرائم الإلكترونية وتطبيقاتها المتعددة أدى إلى بروز مشكلات قانونية وظهر القانون الجزائي في مواجهة واقع الجريمة الإلكترونية فرض حلها البحث في الأوضاع القانونية ومدى ملائمتها لهذه المشكلات كما أظهرت الدراسة أن الجريمة الإلكترونية تنشأ في الغالب الأعم في الخفاء يقارنها مجرمون أدكيايمتلكون أدوات معرفة إلكترونية.

كما بينت النتائج أن بعض الجرائم الإلكترونية تنص على الحياة الخاصة إلى جانب الضرر الكبير بالشخص المستهدف بالاعتداء ومن شأن ذلك أن يؤثر سلباً في تفاعل الإنسان مع الإلكترونية الحديثة، كما أجاز المشرع الفلسطيني حجب المواقع التي تهدد الأمن القومي وهذا يعني قدرة الدولة ليس فقط على حماية المواطن من التهديدات التي تواجهه وإنما حماية المواطن وتحسين كل من جودة الحياة ونوعيتها ومستواها.

وبينت الدراسة أن التركيز في التفتيش على المكونات المعنوية باعتبارها محتوى لمعلومات وبيانات حوار وكلمات سر يمكن تصفحها وتحليلها لاستظهار الدليل المعلوماتي من خلال قيم مرتكبي الجريمة المعلوماتية مثلاً بتخزين المعلومات والبيانات المتعلقة بجرائمهم في أنظمة إلكترونية خارج إقليم الدولة الموجود فيها

دراسة ربايعة (2016) بعنوان: الجرائم الالكترونية : التجريم والملاحقة والإثبات

تعتبر الجريمة الالكترونية من الجرائم المستحدثة فإن المعالجة القانونية يجب أن تتم في إطار شمولي ذلك أن اعتماد المحاور الرئيسية للحماية الجزائية فيما بينها لا يخلو من التكاملية، حيث أن خصوصية التجريم يلزمها خصوصية في الإثبات وكذلك خصوصية في الملاحقة.

أما خصوصية التجريم فهي نابعة من وقوع غالبية هذه الجرائم على العالم الافتراضي دون المادي، وذلك حتى مع ملامسة بعضها للعالم المادي، فإنها تبقى من الخصوصية بما يجعلها متميزة عن غيرها من الجرائم والتي تتطلب خصوصية في التجريم لئلا يفلت مقترفها من العقاب.

ومن ناحية خصوصية الإثبات في هذا النوع من الجرائم فإنها لا تخلو من الصعاب الجمة والتي تكتنف رصد واحتواء الدليل المتحصل من مسرح الجريمة سواء المادي أو الافتراضي، وذلك كون الأدلة الرقمية صعبة الاحتواء وسهلة الاختفاء والمحو. وكذلك أنه يمكن التضليل بشأن كشفها أو الاطلاع على مضمونها.

وأما خصوصية الملاحقة فإنها تنبع من الجانب التقني لهذه الجرائم والتي تتطلب قدرات خاصة لدى الأشخاص المختصين بالمتابعة والملاحقة لمثل هذا النوع من الجرائم، وكذلك الآليات القانونية

التي يجب اقرارها للمساعدة في التتقيب عن الأدلة الإلكترونية، ومشروعية الإجراء الذي يمكن اتباعه للكشف عن الدليل وهذا عوضاً عن مشروعية الدليل نفسه.

دراسة المدهون (2016) بعنوان: دور مواقع التواصل الاجتماعي في تعبئة الرأي العام الفلسطيني لدعم حقوقه السياسية

هدفت الدراسة إلى معرفة دور مواقع التواصل الاجتماعي في تعبئة الرأي العام الفلسطيني لدعم حقوقه السياسية، حيث استخدم الباحثان المنهج الوصفي، وقد تكون مجتمع الدراسة من طلبة الجامعات الفلسطينية النظامية في قطاع غزة وهي (الأقصى، الإسلامية، الأزهر)، وقد تم اختيار عينة عشوائية عددها (400) مبحوثاً ليخضعوا للدراسة. فأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

8. ما نسبته (95.25%) من عينة الدراسة يمتلكون حساباً على أحد مواقع التواصل الاجتماعي وأن موقع (Facebook) أكثرها استخداماً بما نسبته (98.20%).

9. تداول الحقوق السياسية الفلسطينية عبر مواقع التواصل كان منخفضاً وليس كافياً، بحيث كان الوزن النسبي لتداول الحقوق السياسية الفلسطينية على مواقع التواصل (51.7%)، وأن الاهتمام بدعم الحقوق السياسية الفلسطينية من قبل المبحوثين كان كبيراً بحيث كان الوزن النسبي (66.4%).

10. مواقع التواصل الاجتماعي تلعب دوراً إيجابياً كبيراً في تعبئة الرأي العام الفلسطيني بما نسبته (73.20%).

11. الرأي العام يتأثر بقضية ما من خلال كثافة تداولها على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي حسب رأي (75.10%) من المبحوثين.

دراسة أبو يعقوب (2015) أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الأثر الذي تتركه مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية لدى شريحة من طلبة جامعة النجاح الوطنية كونها من أكبر جامعات الضفة، إذ تلعب مواقع التواصل الاجتماعي دوراً هاماً في حياة الطالب الجامعي.

ولجأت الباحثة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية، واعتمدت الباحثة على أداة الاستبيان كوسيلة للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (273) من طلبة جامعة النجاح.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مواقع التواصل الاجتماعي ساهمت في تعزيز الوعي السياسي والاجتماعي وتدعيم القيم السياسية والمشاركة السياسية وتوعية الناس بما يدور حولهم من أحداث ومواقف سواء على المستوى الخارجي أو المستوى الداخلي، ولكن بالرغم من أهمية مواقع التواصل الاجتماعي إعلامياً إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه الشباب الفلسطيني أمام الانتشار الواسع والتدفق الكبير والهائل للمعلومات من خلال هذه المواقع، يجعل من الصعوبة فلترة هذه المعلومات ومعرفة مدى موثوقيتها وصحتها، وقد يستخدمها البعض للترويج لسياسات خاصة تخدم أيديولوجيات معينة، مبتعدة عن الشفافية والمصادقية.

دراسة عبد الصادق (2014) بعنوان: استخدام الشباب الجامعي في الجامعات الخاصة البحرينية
مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بوسائل الاتصال التقليدية

سعت الدراسة إلى التعرف على استخدام الشباب الجامعي في الجامعات الخاصة البحرينية مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بوسائل الاتصال التقليدية "التلفزيون، الإذاعة، التلفزيون"، وذلك من خلال التعرف على عادات وأنماط ودوافع استخدام الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال التقليدية والإشباع المتربة على هذا الاستخدام.

وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة بالتطبيق على عينة عمدية قوامها 452 من الشباب الجامعي في الجامعة الأهلية وجامعة دلمون وجامعة المملكة في مملكة البحرين، للوصول إلى إجابات عن أسئلة الاستبانة والعلاقة بين متغيرات الدراسة.

وكشفت نتائج الدراسة تفضيل الشباب الجامعي لموقعي اليوتيوب والفيس بوك، وموقع تويتر بصفة أساسية، وتتنوع العلاقات التي يقيمها هؤلاء الشباب ما بين الصداقة، والعلاقات العاطفية، والدراسة والبحث العلمي. وكانت دوافع التعرض النفعية في مقدمة دوافع الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي والصحف مثل تعرف آراء الآخرين في مختلف القضايا في المجتمع الذي نعيش فيه تسمح بعمل روابط على صفحات أخرى على شبكة الإنترنت.

دراسة القيسي(2014) بعنوان: الرقابة على شبكات التواصل الاجتماعي: فيسبوك وتويتر.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الرقابة على شبكات التواصل الاجتماعي: فيسبوك وتويتر من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية بالتطبيق على عينة من طلبة الجامعة الأردنية وجامعة

البترا، ولذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي، حيث صمم استبانة لتحقيق هذا الهدف، وتكونت عينة الدراسة من (742) فرد من الطلبة.

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها اعتقاد 72.8% من جمهور المستخدمين من طلبة الجامعات الأردنية بوجود رقابة حكومية على شبكات التواصل الاجتماعي، وأن 67.5% من جمهور المستخدمين من طلبة الجامعات الأردنية يرون أن مستوى الرقابة الحالي على شبكات التواصل الاجتماعي في الأردن يتعارض مع ما كفله الدستور في مسألة حرية التعبير، وأن ما نسبته 79.68% من جمهور المستخدمين من طلبة الجامعات الأردنية يقرون بوجود رقابة ذاتية يمارسونها من تلقاء أنفسهم تعمل على توجيه سلوكياتهم أثناء استخدامهم لشبكات التواصل الاجتماعية، وأن ما نسبته 77.2% من جمهور المستخدمين من طلبة الجامعات الأردنية يعتقدون بعدم كفاية مستوى الأمان على شبكات التواصل الاجتماعي، وأن نحو 67.85% من جمهور المستخدمين من طلبة الجامعات الأردنية يعتقدون أن هناك تنسيقاً بين جهات حكومية وبين مزودي خدمات شبكات التواصل الاجتماعي في المملكة للحصول على بياناتهم الشخصية.

دراسة الخريشة (2016) بعنوان: أخلاقيات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر

مدرسي الإعلام والقانون في الجامعات الأردنية.

هدفت الدراسة إلى الوصول إلى ميثاق أخلاقي لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي من قبل الجمهور، واعتمدت المنهج الوصفي وأداة الاستبانة التي طبقت على عينة من أساتذة الإعلام والقانون في الجامعات الأردنية بلغت (63) أستاذاً.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن احترام خصوصية الفرد يجب أن تنصدر العناصر الأخلاقية في استخدام الشبكات من قبل الجمهور، وأن الأسرة هي المسؤولة بالدرجة الأساس عن توجيه الأبناء لاختيار الأنسب والأفضل لاستخدام أبنائها لوسائل الاتصال عامة وشبكات التواصل خاصة، وأن أبرز القيم الأخلاقية التي توافق عليها الأكاديميون من الإعلاميين والقانونيين عند النشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي هي: الأمانة، المصداقية عند نشر أي شيء، والمحافظة على الآداب العامة، وعدم الخروج عن الحدود الأخلاقية والقانونية في التواصل، والتركيز على نشر الوعي لدى الشباب للاستخدام الأمثل لهذه الشبكات، و أن يكون المنشور مكتوباً بلغة سليمة يحدد فيه الواقعة المراد نشرها، وتجنب استخدام السب أو الذم أو القبح تجاه الآخرين، ونشر القيم والأخلاق والدين، والتركيز على تبادل ونقل الثقافات، وعدم استخدام الأسماء المستعارة.

دراسة العفيفي (2013) بعنوان: الجرائم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني "دراسة تحليلية مقارنة

تناولت الدراسة " الجرائم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني" ويعرض الباحث إلى صور الجرائم الإلكترونية الحديثة بشكل عام، ومن ثم بيان هذه الصور التي وردت في قانون العقوبات الفلسطيني رقم 74 لسنة 1936م مع تعديلاته لسنة 2010م، والجرائم الإلكترونية التي أوردتها مشروع قانون العقوبات لسنة 2010م، والجرائم الإلكترونية التي نص عليها المشرع الأردني في قانون جرائم أنظمة المعلومات رقم 30 لسنة 2010م، ثم تطرق الباحث إلى ركني الجريمة الإلكترونية، الركن المادي والركن المعنوي، ثم تناول الباحث ركني المحاولة في الجرائم الإلكترونية، وأظهر الباحث أن المحاولة متصورة ومتوقع حدوثها في الجرائم الإلكترونية، وركز الباحث على الجزاء الجنائي للجرائم الإلكترونية في القانون الفلسطيني على فرعين الأول الجزاء الجنائي للجرائم الإلكترونية في قانون العقوبات رقم 74 لسنة 1936م مع تعديلاته لسنة 2010م، والثاني الجزاء الجنائي للجرائم الإلكترونية

في مشروع قانون العقوبات لسنة 2010م، وبين الباحث ثلاث مراحل تمر بها الدعوى الجزائية في الجرائم الإلكترونية، وكان أول هذه المراحل مرحلة جمع الاستدلالات، فبيّن الباحث ماهية مرحلة جمع الاستدلالات، والجهة المخولة بمباشرتها وصلاحيات مأموري الضبط القضائي في الظروف العادية والاستثنائية، والإشكالات التي تواجه مأموري الضبط القضائي في هذه المرحلة، ثم بيّن بعدها الباحث مرحلة التحقيق الابتدائي والجهة المخولة بهذه المرحلة وهي النيابة العامة، وأوضح الباحث صلاحيات النيابة العامة في مرحلة التحقيق الابتدائي، وركز الباحث على عملية التفتيش في الجرائم الإلكترونية وتناول صلاحيات النيابة العامة في التفتيش، وصلاحيات مأمور الضبط القضائي في التفتيش في حالة التلبس، وبيّن الباحث الإشكالات التي تواجه عملية التفتيش في الجرائم الإلكترونية، وختم بشرح مرحلة المحاكمة في الجرائم الإلكترونية والجهة المختصة بها، مع بيان الصعوبات التي تواجه هذه المرحلة مثل مدى اقتناع القاضي بالأدلة الإلكترونية، وموضوع تسليم المجرمين.

دراسة علاونة (2012) بعنوان: دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين

على المشاركة في الحراك الجماهيري

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مواقع التواصل الاجتماعي، في تحفز المواطنين الأردنيين للمشاركة في فعاليات الحراك الجماهيري، باستخدام منهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي، على عينة بلغت (296) مفردة من النقابيين في مدينة إربد.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ما نسبته (74,7%) من النقابيين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي، و (24,3%) منهم يستخدمونها لأنها تتيح الفرصة للتعبير عن الآراء بحرية. وأن (50,6%) من النقابيين يستخدمون الفيسبوك و (27,1%) يستخدمون التويتر، وأن دوافع استخداماتهم لهذه المواقع تتمثل بأنها تسمح بالتواصل مع الأصدقاء بنسبة (28,5%)، وتتيح الفرصة للتعبير عن الآراء بحرية مطلقة بنسبة (21,8%).

كما بينت النتائج أن (56,6%) من النقابيين يشاركون في الحراك الجماهيري الذي يطالب بالإصلاح والتغيير في الأردن، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي. وأوضحت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السمات الديموغرافية للنقابيين وبين المشاركة في الحراك الجماهيري عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

الرعود (2012) بعنوان: دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من (342) صحفي، تم اختيارهم بواسطة أسلوب العينة العشوائية البسيطة.

وتوصلت الدراسة إلى أن مقاومة الرقابة والحجب والدعاية في الإعلام الرسمي من مجالات دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر، كما أن التأثير على الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي جاء بالمرتبة الثانية، وتلاها التأثير على وسائل الإعلام التقليدية، ولا توجد فروق لدور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر تعزى إلى النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، والخبرة الصحفية، ونوع المؤسسة الإعلامية، والفترة الزمنية لعضوية الصحفي في النقابة.

دراسة عوض (2011) بعنوان: العضوية في مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها في تحسين الوعي السياسي لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية

هدفت الدراسة إلى معرفة قياس دور التواصل الاجتماعي في تحسين الوعي السياسي لدى طلاب جامعة النجاح الوطنية، ودرجة تأثيرها بالمتغيرات المستقلة، واشتمل دور التواصل الاجتماعي على أربعة متغيرات رئيسية هي التفاعل مع مواقع التواصل الاجتماعي، مقدار الثقة في المعلومات التي تقدمها هذه المواقع، الفترة الزمنية للعضوية في مواقع التواصل الاجتماعي، والدافع من وراء الاشتراك في هذه المواقع.

وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة ممثلة من مجتمع الدراسة تكونت من (3600) طالب، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور مقدار التفاعل مع مواقع التواصل الاجتماعي وبين تحسين الوعي السياسي.

كما تبين وجود تأثير مهم ومعنوي لدور مقدار الثقة في المعلومات التي تقدمها مواقع التواصل الاجتماعي وبين تحسين الوعي السياسي، وكذلك بين دور الفترة الزمنية للعضوية في مواقع التواصل الاجتماعي وبين تحسين الوعي السياسي، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وتأثير كبير بين الدافع وراء الاشتراك في مواقع التواصل الاجتماعي وبين تحسين الوعي السياسي.

4.2. التعليق على الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة، التي تناولت قانون الجرائم الإلكترونية والتفاعل السياسي على صفحة الفيسبوك، وتم اختيار عدد منها لأنها تلتقي وتتشابه مع الدراسة الحالية في بعض محاورها وجوانبها، أما في نوع الوسيلة الإعلامية هنا، فهي شبكة الفيسبوك فإن الدراسات التي بحثت هذا الجانب تلتقي مع دراسة علاونة (2012)، ودراسة عوض (2011)، ودراسة القيسي(2014).

أما في طبيعة مجتمع الدراسة وعينته (فلسطين) فقد انفردت هذه الدراسة في بحث تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على المحتوى السياسي في فيسبوك، حيث تم تطبيق هذه الدراسة على الصحفيين والناشطين ولم تتناول أية دراسة هذا المجتمع وهذه العينة في فلسطين خاصة، ولكن طبقت دراسة الرعود (2012) على الصحفيين الأردنيين.

واستنتجت الباحثة بعد اطلاعها على الدراسات السابقة ووصولها إلى النتائج الملموسة فيما يخص تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على المحتوى السياسي في فيسبوك، ولكن هناك تشابه بين هذه الدراسة ودراسة المدهون (2016) التي تناولت الحقوق السياسية للفلسطينيين في مواقع التواصل الاجتماعي.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تناول هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قامت بها الباحثة لتنفيذ دراستها، من حيث وصف مجتمع الدراسة وعينتها، والطريقة التي تم اختيار العينة بها، وأدوات الدراسة، والطرائق التي تم اتباعها في إعدادها، والتأكد من صدقها وثباتها، وخطوات تطبيقها، وتصميم الدراسة وإجراءاتها، والمعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل النتائج.

1.3 منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الكمي لقياس تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك، وذلك لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من الصحفيين والمدونين في الضفة الغربية، وذلك لانطباق قرار بقانون الجرائم الإلكترونية الجديد عليهم.

3.3 عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (100) صحفي وصحفية تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة من محافظات الخليل وبيت لحم ورام الله، وقد تم استرداد 76 استمارة من (100) استمارة تم توزيعها، والجدول الآتي رقم (1.3) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة:
جدول رقم (1.3): توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة

| المتغيرات | البدائل | العدد |
|-----------------------|-------------------|-------|
| الجنس | ذكر | 40 |
| | أنثى | 36 |
| العمر | 20-30 | 52 |
| | 31-40 | 18 |
| | 41-50 | 6 |
| الدرجة العلمية | دبلوم | 14 |
| | بكالوريوس | 56 |
| | دراسات عليا | 6 |
| المؤسسة التي تعمل بها | أهلية | 4 |
| | خاصة | 65 |
| | حكومية | 7 |
| عدد المتابعين | أقل من 1000 متابع | 36 |
| | 1000-5000 متابع | 30 |

| | | |
|----|---------------------|---|
| 5 | 5001-10000 متابع | |
| 5 | أكثر من 10000 متابع | |
| 59 | عربية | اللغة التي ينشئ فيها الصحفيين صفحاتهم |
| 17 | إنجليزية | |
| 35 | نعم | إطلاع الصحفيين على قانون الجرائم الإلكترونية |
| 5 | لا | |
| 36 | بعضاً منه | |
| 50 | نعم | إطلاع الصحفيين على ما يتضمنه القانون من عقوبات |
| 26 | لا | |
| 49 | نعم | تأييد الصحفيين لتطبيق قانون الجرائم الإلكترونية |
| 27 | لا | |

4.3 أداة الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة، قامت الباحثة ببناء استبانة مكونة من قسمين، حيث تضمن القسم الأول المعلومات والبيانات الشخصية وهي: الجنس، والعمر، الدرجة العلمية، والمؤسسة التي يعمل بها الصحفي، وعدد المتابعين للصفحة الشخصية، والمواضيع التي يتم تناولها، ولغة الصفحة الشخصية للصحفي، بالإضافة إلى ثلاثة أسئلة تناولت اطلاع الصحفي على قانون الجرائم الإلكترونية، والعقوبات الواردة فيه، ومدى تأييد الصحفي لتطبيق القانون.

أما القسم الثاني فتناول تأثير قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك، وتتضمن ثلاثة مجالات: الأول تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الإلكترونية (فيسبوك)، والثاني تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على المحتوى المنشور على الصفحة الإلكترونية (فيسبوك)، والثالث تأثير قانون الجرائم الإلكترونية

على التفاعل مع الصفحات الالكترونية (فيسبوك)، وقد تم بناء فقرات هذا المحور بالرجوع للعديد من الدراسات السابقة في هذا المجال، وهي دراسات كل من دراسة الدحلة (2018) ودراسة القيسي (2014) ودراسة العيفي (2013).

5.3 صدق الأداة

للتحقق من صدق أداة الدراسة، تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والبالغ عددهم (6) محكمين، كما في الملحق رقم (2)، وعلى ضوء الملاحظات التي أشاروا إليها، تم إعادة صياغة (3) فقرات واستبعاد (4) فقرات، وقد أصبح هذا المحور في صورته النهائية مكوناً من (22) فقرة.

تم استخراج نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة، كما في الجدول رقم (2.3).

جدول رقم (2.3) نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة

| تأثير قانون الجرائم الالكترونية على التفاعل مع الصفحات الالكترونية | | | تأثير قانون الجرائم الالكترونية على المحتوى المنشور على الصفحة الالكترونية | | | تأثير قانون الجرائم الالكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الالكترونية | | |
|--|----------|---------|--|----------|---------|--|----------|---------|
| الدلالة الإحصائية | قيمة (ر) | الفقرات | الدلالة الإحصائية | قيمة (ر) | الفقرات | الدلالة الإحصائية | قيمة (ر) | الفقرات |
| 0.000 | 0.770 | 1 | 0.000 | 0.730 | 1 | 0.000 | 0.697 | 1 |
| 0.000 | 0.743 | 2 | 0.000 | 0.524 | 2 | 0.000 | 0.798 | 2 |
| 0.000 | 0.709 | 3 | 0.000 | 0.788 | 3 | 0.000 | 0.754 | 3 |

| | | | | | | | | |
|-------|-------|---|-------|-------|---|-------|-------|---|
| 0.000 | 0.654 | 4 | 0.000 | 0.742 | 4 | 0.000 | 0.786 | 4 |
| 0.000 | 0.693 | 5 | 0.000 | 0.785 | 5 | 0.000 | 0.473 | 5 |
| 0.000 | 0.631 | 6 | 0.000 | 0.725 | 6 | 0.002 | 0.345 | 6 |
| | | | 0.000 | 0.534 | 7 | 0.000 | 0.443 | 7 |
| | | | 0.000 | 0.657 | 8 | 0.000 | 0.546 | 8 |

يتضح من الجدول رقم (2.3) أن جميع قيم ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للمقياس دالة إحصائياً، مما يشير إلى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، وأنها تشترك معا في قياس تأثير قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك.

6.3 ثبات الأداة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة، باستخدام معادلة الثبات كرونباخ ألفا للأداة ككل، ولكل

محور من محاورها، كما هو موضح في الجدول (3.3):

جدول رقم (3.3): معامل الثبات كرونباخ ألفا لمجالات أداة الدراسة

| المجال | عدد الفقرات | قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ |
|--|-------------|--------------------------------|
| تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الإلكترونية | 8 | 0.808 |
| تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على المحتوى المنشور على الصفحة الإلكترونية | 8 | 0.883 |
| تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على التفاعل مع الصفحات الإلكترونية | 6 | 0.865 |
| الدرجة الكلية | 22 | 0.937 |

يلاحظ من الجدول (3.3) أن درجة ثبات للبعد الأول (80.8%)، فيما بلغت قيمة معامل ثبات للبعد الثاني (88.3%)، وبلغت قيمة معامل ثبات البعد الثالث (86.5%)، كما أن قيمة الثبات للدرجة الكلية للمقياس بلغ (93.7%)، أي أن المقياس قادر على استعادة ما قيمته (93.7%) من البيانات في حال إعادة تطبيقه مرة أخرى، وتعد معاملات الثبات المستخرجة لهذا المقياس مناسبة، ونفي لأغراض الدراسة.

7.3 متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة وهي: جنس، والعمر، الدرجة العلمية، والمؤسسة التي يعمل بها الصحفي، وعدد المتابعين للصفحة الشخصية، والمواضيع التي يتم تناولها، ولغة الصفحة الشخصية للصحفي، وإطلاع الصحفي على قانون الجرائم الإلكترونية، والعقوبات الواردة فيه، ومدى تأييد الصحفي لتطبيق القانون.

المتغير التابع: تأثير قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك.

8.3 إجراءات الدراسة

ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإجراء الدراسة وفق عدد من المراحل، وهي كالاتي:

- إعداد مقاييس الدراسة، وذلك بعد الاطلاع على عدد من المقاييس التي وردت في الدراسات السابقة.

- جمع البيانات، حيث حرصت الباحثة على استرجاع جميع النسخ التي تم توزيعها، حيث تم جمع (76) نسخة من أفراد عينة الدراسة من أصل (100).

- تم إجراء المعالجة الإحصائية اللازمة لتحليل النتائج.

9.3 المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة، واستخدام معادلة (كرونباخ ألفا) للتحقق من ثبات أداة الدراسة، ولمعرفة الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة تم استخدام اختبار (ت) واختبار تحليل التباين الأحادي، ولمعرفة اتجاهات الفروق تم استخدام اختبار (LSD).

مفتاح التصحيح لقراءة المتوسطات الحسابية لمقياس تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك:

جدول(4.3): مفتاح التصحيح للمقياس حسب مقياس لكرت الخماسي

| الدرجة | النسبة المئوية | المتوسط الحسابي |
|--------|----------------|-----------------|
| منخفضة | 20% - 46.6% | 1.00-2.33 |
| متوسطة | 46.7% - 73.4% | 2.34-3.67 |
| مرتفعة | 73.5% - 100% | 3.68-5.00 |

حيث تم حساب طول الفترة في المتوسط الحسابي وفق المعادلة الآتية:

طول الفترة = (الحد الأقصى للاستجابة - الحد الأدنى للاستجابة) / 3

وبما أن المقياس كان وفق تدرج (ليكرت) الخماسي فإن:

$$\text{طول الفترة} = (5-1) / 3 = 4 / 3 = 1.33$$

وكذلك تمّ حساب النسبة المئوية وفق المعادلة الآتية:

$$\text{النسبة المئوية} = (\text{الوسط الحسابي} \div \text{عدد البدائل}) \times 100\%$$

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة

1.4 تمهيد

تضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة، التي توصلت إليها الدراسة حول موضوع "تأثير قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك".

2.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة:

1.2.4 الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس والذي ينص على:

ما مستوى تأثير قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تعبر عن تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك والجدول (1.4) يوضح ذلك:

جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك

| الرقم | المجال | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي |
|-------|--|-----------------|-------------------|--------------|
| 1 | تأثير قانون الجرائم الالكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الالكترونية | 3.12 | 0.71 | 62.4 |
| 2 | تأثير قانون الجرائم الالكترونية على المحتوى المنشور على الصفحة الالكترونية | 3.42 | 0.76 | 68.4 |
| 3 | تأثير قانون الجرائم الالكترونية على التفاعل مع الصفحات الالكترونية | 3.24 | 0.85 | 64.8 |
| | الدرجة الكلية | 3.26 | 0.70 | 65.2 |

ويلاحظ من الجدول (1.4) أن الوزن النسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات مستوى تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك تراوحت ما بين (62.4% - 68.4%)، فيما بلغ الوزن النسبي الكلي (65.2%) أي بدرجة متوسطة، كما يتبين أكثر المجالات أهمية (تأثير قانون الجرائم الالكترونية على المحتوى المنشور

على الصفحة الالكترونية) بوزن نسبي (68.4%) وتلاه المجال (تأثير قانون الجرائم الالكترونية على التفاعل مع الصفحات الالكترونية) بوزن نسبي (64.8%)، وأقل المجالات أهمية هو (تأثير قانون الجرائم الالكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الالكترونية) بوزن نسبي (62.4%).

وهذا يدل على أن مستوى تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك من وجهة نظر الصحفيين والمدونين جاء بدرجة متوسطة. وفيما يلي عرضٌ للنتائج وفقا لمجالات مستوى تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك:

السؤال الفرعي الأول: ما مستوى تأثير قانون الجرائم الالكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الالكترونية؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات تأثير قانون الجرائم الالكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الالكترونية وهي مرتبة تنازليا كما هو موضح في الجدول (2.4)

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الإلكترونية

| الوزن النسبي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الفقرات |
|--------------|-------------------|-----------------|---|
| 72.8 | 0.91 | 3.64 | يتضمن قانون الجرائم الإلكترونية عقوبات مشددة على الصحفيين والمدونين في حال تجاوز نصوصه. |
| 71 | 1.11 | 3.55 | يحد قانون الجرائم الإلكترونية من نشاط الصحفيين والمدونين على الصفحات الإلكترونية |
| 70.6 | 1.17 | 3.53 | يحد قانون الجرائم الإلكترونية من حرية التعبير عن الرأي |
| 70.6 | 0.94 | 3.53 | يمارس الصحفي والمدون الرقابة الذاتية على نشر المواضيع السياسية بسبب قانون الجرائم الإلكترونية |
| 67.8 | 1.15 | 3.39 | يهدد قانون الجرائم الإلكترونية حرية العمل الصحفي |
| 53.8 | 1.11 | 2.69 | تخضع صفحتي الشخصية لرقابة بسبب المنشورات السياسية على الصفحة |
| 47.2 | 1.25 | 2.36 | تم إغلاق صفحتي على الفيس بوك عدة مرات بسبب التعليقات على بعض الأحداث السياسية |
| 44.4 | 1.12 | 2.22 | تعرضت إلى المضايقات وملاحقة قانونية في إطار قانون الجرائم الإلكترونية وخصوصاً في عملي |
| 62.4 | 0.71 | 3.12 | الدرجة الكلية |

يلاحظ من الجدول (2.4) أن الوزن النسبي الكلي لبعث تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الإلكترونية بلغ (62.4%) بانحراف معياري (0.71)، وهذا يدل على أن تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الإلكترونية

جاء بدرجة متوسطة، حيث كانت أكثر الفقرات تأثيراً (يتضمن قانون الجرائم الإلكترونية عقوبات مشددة على الصحفيين والمدونين في حال تجاوز نصوصه)، وتليها الفقرة (يحد قانون الجرائم الإلكترونية من نشاط الصحفيين والمدونين على الصفحات الإلكترونية) وتليها الفقرة (يحد قانون الجرائم الإلكترونية من حرية التعبير عن الرأي).

بينما كانت أقل الفقرات تأثيراً الفقرة (تعرضت إلى المضايقات وملاحقة قانونية في إطار قانون الجرائم الإلكترونية وخصوصاً في عملي، وتليها الفقرة (تم إغلاق صفحتي على الفيس بوك عدة مرات بسبب التعليقات على بعض الأحداث السياسية) وتليها الفقرة (تخضع صفحتي الشخصية لرقابة بسبب المنشورات السياسية على الصفحة).

من الواضح أن هناك خشية من العقوبات التي يفرضها القانون وتأثير ذلك على نشاط الصحفيين والمدونين وحرية الرأي والتعبير إلا أن هذه الخشية لم تنعكس على أرض الواقع في صورة مضايقات أو إغلاق للصفحات وهو ما من شأنه أن يعزز الرقابة الذاتية من قبل الصحفيين والمدونين.

السؤال الفرعي الثاني: ما مستوى تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على المحتوى المنشور على الصفحة الإلكترونية؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على المحتوى المنشور على الصفحة الإلكترونية، وهي مرتبة تنازلياً كما هو موضح في الجدول (3.4)

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات أفراد عينة

الدراسة على تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على المحتوى المنشور على الصفحة الإلكترونية

| الوزن النسبي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الفقرات |
|--------------|-------------------|-----------------|---|
| 72.6 | 0.87 | 3.63 | تتابع الجهات الأمنية التوجهات السياسية عبر الصفحات الإلكترونية في إطار قانون الجرائم الإلكترونية |
| 71.4 | 1.02 | 3.57 | يُستغل قانون الجرائم الإلكترونية لحساب الأجندة السياسية الحاكمة |
| 71.4 | 1.08 | 3.57 | يقيد قانون الجرائم الإلكترونية الجديد الصحفيين النشر في مجال دون الآخر خشية من العقوبات التي يطرحها |
| 70.2 | 1.07 | 3.51 | يعمل قانون الجرائم الإلكترونية الجديد على توجيه الصحفيين إلى النشر في مجال دون الآخر |
| 68.4 | 1.02 | 3.42 | يعمل قانون الجرائم الإلكترونية الجديد على تغيير طبيعة المواضيع الصحفية على مواقع التواصل الاجتماعي |
| 65.4 | 1.01 | 3.27 | يعمل قانون الجرائم الإلكترونية الجديد على الحد من الهدف العام الذي أنشئت من أجله مواقع التواصل الاجتماعي. |
| 65.2 | 1.07 | 3.26 | يعمل قانون الجرائم الإلكترونية على الحد من الأهداف التي أعمل على تحقيقها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي. |
| 63.4 | 1.01 | 3.17 | تحتوي المنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي على مواد صحفية تتماشى مع توجهات السلطة دون تعارض |
| 68.4 | 0.76 | 3.42 | الدرجة الكلية |

يلاحظ من الجدول (3.4) أن الوزن النسبي الكلي لبعث تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على المحتوى

المنشور على الصفحة الإلكترونية بلغ (68.4%) بانحراف معياري (0.76)، وهذا يدل على أن

تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على المحتوى المنشور على الصفحة الإلكترونية جاء بدرجة

متوسطة، حيث كانت أكثر الفقرات تأثيراً هي الفقرة (تتابع الجهات الأمنية التوجهات السياسية عبر

الصفحات الإلكترونية في إطار قانون الجرائم الإلكترونية) وتليها الفقرة (يُستغل قانون الجرائم الإلكترونية لحساب الأجندة السياسية الحاكمة) وتليها الفقرة (يقيد قانون الجرائم الإلكترونية الجديد الصحفيين النشر في مجال دون الآخر خشية من العقوبات التي يطرحها)

بينما كانت أقل الفقرات تأثيراً هي الفقرة (تحتوى المنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي على مواد صحفية تتماشى مع السياسة السائدة في المنطقة دون تعارض) تليها الفقرة (يعمل قانون الجرائم الإلكترونية على الحد من الأهداف التي أعمل على تحقيقها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي)، تليها (يعمل قانون الجرائم الإلكترونية الجديد على الحد من الهدف العام الذي أنشئت من أجله مواقع التواصل الاجتماعي).

وهو ما يدل على وجود إدراك لدى الصحفيين والمدونين للقيود التي يفرضها القرار بقانون الجرائم الإلكترونية على المنشورات على الصفحات الإلكترونية، وشعور الصحفيين والمدونين بوجود الرقابة على محتوى هذه الصفحات وسعيها للتحكم بالمضامين المنشورة بحيث تكون مؤيدة وليس ناقدة للسلطة الحاكمة، وهو ما يشير بوضوح إلى مقولات نظرية حارس البوابة في هذا المجال.

ومع ذلك من الواضح أن هذا الإدراك لتوجهات السلطة نحو الصفحات التي يعكسها القانون لم تؤثر على الصحفيين والمدونين بشكل كبير فيما يتعلق بتغيير توجهاتهم أو الأهداف التي من أجلها أنشئت الصفحات الإلكترونية أو باستجابتهم لنشر مواضيع تؤيد أو تتماشى مع السياسات الحكومية.

وقد يكون النطاق الزمني لتطبيق القانون وتعديلاته 2017-2019م لا زال محدوداً ولم تبرز آثاره بعد.

السؤال الفرعي الثالث: ما مستوى تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على التفاعل مع الصفحات الإلكترونية؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على التفاعل مع الصفحات الإلكترونية، وهي مرتبة تنازليا كما هو موضح في الجدول (4.4)

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات أفراد عينة

الدراسة على البعد تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على التفاعل مع الصفحات الإلكترونية

| الوزن النسبي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الفقرات |
|--------------|-------------------|-----------------|---|
| 70.2 | 1.05 | 3.51 | يحد قانون الجرائم الإلكترونية من مشاركتي لرأيي في بعض المواقف السياسية عبر الصفحة الإلكترونية |
| 68.4 | 1.07 | 3.42 | يحد قانون الجرائم الإلكترونية من التفاعل الآخرين على ما ينشر على صفحتي الإلكترونية |
| 68.4 | 1.11 | 3.42 | يسبب لي قانون الجرائم الإلكترونية بعض المخاوف عند التعامل مع بعض الأشخاص على مواقع التواصل الاجتماعي |
| 66.2 | 1.14 | 3.31 | يحد قانون الجرائم الإلكترونية من تفاعلي مع الآخرين في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية على الصحة الخاصة بي |
| 62.2 | 1.16 | 3.11 | يضع قانون الجرائم الإلكترونية المتفاعلين مع الملصقات في موقع المسائلة القانونية |
| 54.2 | 1.11 | 2.71 | يقلل قانون الجرائم الإلكترونية من عدد المتابعين لصفحتي على موقع الفيس بوك |
| 64.8 | 0.85 | 3.24 | الدرجة الكلية |

يلاحظ من الجدول (4.4) أن الوزن النسبي الكلي لبعث تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على التفاعل مع الصفحات الإلكترونية بلغ (64.8%) بانحراف معياري (0.85)، وهذا يدل على أن تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على التفاعل مع الصفحات الإلكترونية جاء بدرجة متوسطة، حيث كانت أكثر الفقرات تأثيراً هي الفقرة (يحد قانون الجرائم الإلكترونية من مشاركتي لرأيي في بعض المواقف السياسية عبر الصفحة الإلكترونية)، وتليها الفقرة (يحد قانون الجرائم الإلكترونية من التفاعل الآخرين على ما ينشر على صفحتي الإلكترونية)، وتليها الفقرة (يسبب لي قانون الجرائم الإلكترونية بعض المخاوف عند التعامل مع بعض الأشخاص على مواقع التواصل الاجتماعي).

بينما كانت أقل الفقرات تأثيراً هي الفقرة (يقلل قانون الجرائم الإلكترونية من عدد المتابعين لصفحتي على موقع الفيس بوك)، تليها الفقرة (يضع قانون الجرائم الإلكترونية المتفاعلين مع الملصقات في موقع المسائلة القانونية) وتليها الفقرة (يحد قانون الجرائم الإلكترونية من تفاعلي مع الآخرين في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية على الصحة الخاصة بي).

وهو ما يدل على أن المتفاعلين على الصفحات الإلكترونية لا يدركون مدى تأثير مشاركتهم على المواقف السياسية ضمن قانون الجرائم الإلكترونية لذلك نجد أنهم يبدون آرائهم حول القضايا التي يتم طرحها، ولكن هناك درجة من التفاعلات حول المواقف السياسية من قبل المتفاعلين يسيطر عليها الخوف من المسائلة، وهذا الخوف يقلل من مستوى التفاعل على بعض القضايا على الصفحات الإلكترونية.

السؤال الفرعي الرابع: ما هي المواضيع التي يعتمد عليها الصحفيين في صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك؟

للإجابة عن هذا السؤال، قامت الباحثة باستخراج الأعداد والنسب المئوية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة التي تعبر عنالمواضيع التي يعتمدها الصحفيين في صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك والجدول (5.4) يوضح ذلك:

جدول (5.4): الأعداد والنسب المئوية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة التي تعبر عن المواضيع

التي يعتمدها الصحفيين في صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك

| الترتيب | النسبة المئوية | التكرار | الفقرات | الرقم |
|---------|----------------|---------|----------|-------|
| 2 | 27.8 | 45 | سياسية | 1 |
| 1 | 40.1 | 65 | اجتماعية | 2 |
| 3 | 21.6 | 35 | ثقافية | 3 |
| 4 | 10.5 | 17 | دينية | 4 |
| | 100% | 162 | المجموع | |

يلاحظ من الجدول (5.4) أن أكثر المواضيع التي يعتمدها الصحفيين في صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك هي مواضيع اجتماعية بنسبة (40.1%)، وتلاها المواضيع السياسية بنسبة (27.8%) وتلاها المواضيع الثقافية بنسبة (21.6%)، وأقل المواضيع التي يعتمدها الصحفيين في صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك هي مواضيع دينية بنسبة (10.5%).

بالرغم من كون القضايا السياسية جاءت في المرتبة الثانية من حيث المواضيع على الصفحات الإلكترونية وأن المواضيع الاجتماعية احتلت المرتبة الأولى، إلا أن الكثير من التفاعلات الاجتماعية

هي ذات أبعاد سياسية أيضاً، ويمكن أن تكون في إطار القضايا التي تعتبرها السلطات الحاكمة ذات تأثير خطير كما هي الموضوعات السياسية.

3.4 فحص الفرضيات

لاختبار فرضية الجنس، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك وفقاً لمتغير الجنس، ولاختبار دلالة الفروق وفقاً لمتغير الجنس فقد استخدم اختبار "ت" كما هو موضح في الجدول (6.4):

جدول (6.4): نتائج اختبار "ت" لاستجابات أفراد العينة حول تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك وفقاً لمتغير الجنس.

| الدلالة الإحصائية | | قيمة ت المحسوبة | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | العدد | الجنس | المتغير |
|-------------------|-------|-----------------|-------------------|-----------------|-------|-------|--|
| دالة | 0.000 | 4.005 | 0.63 | 3.40 | 40 | ذكر | تأثير قانون الجرائم الالكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الالكترونية |
| | | | 0.68 | 2.80 | 36 | أنثى | |
| دالة | 0.021 | 2.360 | 0.68 | 3.61 | 40 | ذكر | تأثير قانون الجرائم الالكترونية على المحتوى المنشور على الصفحة الالكترونية |
| | | | 0.79 | 3.21 | 36 | أنثى | |
| غير دالة | 0.134 | 1.515 | 0.86 | 3.38 | 40 | ذكر | تأثير قانون الجرائم الالكترونية على التفاعل مع الصفحات الالكترونية |
| | | | 0.83 | 3.09 | 36 | أنثى | |
| دالة | 0.005 | 2.875 | 0.66 | 3.47 | 40 | ذكر | الدرجة الكلية |
| | | | 0.68 | 3.03 | 36 | أنثى | |

تشير النتائج في الجدول (6.4) إلى أن مستوى الدلالة المحسوبة (0.005) وهي أقل من مستوى الدلالة الاحصائية (0.05)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة حول تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك وفقاً لمتغير الجنس، وكانت الفروق لصالح الذكور مقابل الإناث لأن المتوسط الحسابي للذكور أعلى من الإناث.

لاختبار فرضية (العمر، والدرجة العلمية، والمؤسسة التي يعمل بها الصحفي، وعدد المتابعين للصفحة الشخصية) تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك وفقاً لمتغير (العمر، والدرجة العلمية، والمؤسسة التي يعمل بها الصحفي، وعدد المتابعين للصفحة الشخصية)، كما هو موضح في الجدول (7.4):

جدول (7.4) اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك وفقاً لمتغير (العمر، والدرجة العلمية، والمؤسسة التي يعمل بها الصحفي، وعدد المتابعين للصفحة الشخصية).

| المتغير | المجال | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف المحسوبة | مستوى الدلالة الإحصائية |
|----------|--|----------------|----------------|--------------|----------------|-----------------|-------------------------|
| العمر | تأثير قانون الجرائم الالكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الالكترونية | بين المجموعات | 5.572 | 2 | 2.786 | 6.116 | 0.004 |
| | | داخل المجموعات | 33.254 | 73 | 0.456 | | |
| | | المجموع | 38.826 | 75 | ----- | | |
| غير دالة | تأثير قانون الجرائم الالكترونية على المحتوى المنشور على | بين المجموعات | 1.043 | 2 | 0.521 | 0.900 | 0.411 |
| | | داخل المجموعات | 42.280 | 73 | 0.579 | | |

| المتغير | المجال | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف المحسوبة | مستوى الدلالة الإحصائية |
|--|--|----------------|----------------|--------------|----------------|-----------------|-------------------------|
| | الصفحة الالكترونية | المجموع | 43.323 | 75 | ----- | | |
| | | بين المجموعات | 4.630 | 2 | 2.315 | 3.372 | 0.040 |
| | | داخل المجموعات | 50.120 | 73 | 0.687 | | |
| | تأثير قانون الجرائم الالكترونية على التفاعل مع الصفحات الالكترونية | المجموع | 54.750 | 75 | ----- | | |
| | | بين المجموعات | 3.231 | 2 | 1.615 | 3.447 | 0.037 |
| | | داخل المجموعات | 34.211 | 73 | 0.469 | | |
| الدرجة الكلية | المجموع | 37.442 | 75 | ----- | | | |
| | بين المجموعات | 3.231 | 2 | 1.615 | 3.447 | 0.037 | |
| | داخل المجموعات | 34.211 | 73 | 0.469 | | | |
| المجموع | 37.442 | 75 | ----- | | | | |
| المتغير | المجال | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف المحسوبة | مستوى الدلالة الإحصائية |
| الدرجة العلمية | تأثير قانون الجرائم الالكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الالكترونية | بين المجموعات | 0.252 | 2 | 0.126 | 0.238 | 0.789 |
| | | داخل المجموعات | 38.574 | 73 | 0.528 | | |
| | | المجموع | 38.826 | 75 | ----- | | |
| | تأثير قانون الجرائم الالكترونية على المحتوى المنشور على الصفحة الالكترونية | بين المجموعات | 0.418 | 2 | 0.209 | 0.356 | 0.702 |
| | | داخل المجموعات | 42.905 | 73 | 0.588 | | |
| | | المجموع | 43.323 | 75 | ----- | | |
| تأثير قانون الجرائم الالكترونية على التفاعل مع الصفحات الالكترونية | بين المجموعات | 0.714 | 2 | 2.357 | 0.483 | 0.619 | |
| | داخل المجموعات | 54.035 | 73 | 0.740 | | | |
| | المجموع | 54.750 | 75 | ----- | | | |
| الدرجة الكلية | بين المجموعات | 0.345 | 2 | 0.172 | 0.339 | 0.714 | |
| | داخل المجموعات | 37.097 | 73 | 0.508 | | | |
| | المجموع | 37.442 | 75 | ----- | | | |
| المتغير | المجال | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف المحسوبة | مستوى الدلالة الإحصائية |
| المؤسسة التي يعمل بها الصحفي | تأثير قانون الجرائم الالكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الالكترونية | بين المجموعات | 1.477 | 2 | 0.739 | 1.443 | 0.243 |
| | | داخل المجموعات | 37.349 | 73 | 0.512 | | |
| | | المجموع | 38.826 | 75 | ----- | | |
| | تأثير قانون الجرائم الالكترونية على المحتوى المنشور على الصفحة الالكترونية | بين المجموعات | 0.438 | 2 | 0.219 | 0.373 | 0.690 |
| | | داخل المجموعات | 42.885 | 73 | 0.587 | | |
| | | المجموع | 43.323 | 75 | ----- | | |
| تأثير قانون الجرائم الالكترونية على التفاعل مع الصفحات الالكترونية | بين المجموعات | 0.199 | 2 | 2.100 | 0.133 | 0.876 | |
| | داخل المجموعات | 54.551 | 73 | 0.747 | | | |
| | المجموع | 54.750 | 75 | ----- | | | |

| المتغير | المجال | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف المحسوبة | مستوى الدلالة الإحصائية |
|------------------------------|--|----------------|----------------|--------------|----------------|-----------------|-------------------------|
| | الدرجة الكلية | بين المجموعات | 0.514 | 2 | 0.257 | 0.508 | 0.604 |
| | | داخل المجموعات | 36.928 | 73 | 0.506 | | |
| | | المجموع | 37.442 | 75 | ----- | | |
| المتغير | المجال | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف المحسوبة | مستوى الدلالة الإحصائية |
| عدد المتابعين للصفحة الشخصية | تأثير قانون الجرائم الالكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الالكترونية | بين المجموعات | 3.394 | 3 | 1.131 | 2.299 | 0.085 |
| | | داخل المجموعات | 35.432 | 72 | 0.492 | | |
| | | المجموع | 38.826 | 75 | ----- | | |
| المتغير | الدرجة الكلية | بين المجموعات | 3.414 | 3 | 1.138 | 2.053 | 0.114 |
| | | داخل المجموعات | 39.909 | 72 | 0.554 | | |
| | | المجموع | 43.323 | 75 | ----- | | |
| المتغير | تأثير قانون الجرائم الالكترونية على التفاعل مع الصفحات الالكترونية | بين المجموعات | 2.402 | 3 | 0.801 | 1.101 | 0.354 |
| | | داخل المجموعات | 52.348 | 72 | 0.727 | | |
| | | المجموع | 54.750 | 75 | ----- | | |
| المتغير | الدرجة الكلية | بين المجموعات | 2.839 | 3 | 0.946 | 1.969 | 0.126 |
| | | داخل المجموعات | 34.603 | 72 | 0.481 | | |
| | | المجموع | 37.442 | 75 | ----- | | |

تشير النتائج في الجدول (7.4) إلى أن مستوى الدلالة المحسوبة (0.037) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة حول تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك وفقاً لمتغير العمر.

وتشير النتائج في الجدول (7.4) إلى أن مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة حول تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك وفقاً لمتغير الدرجة العلمية، المؤسسة التي يعمل بها الصحفي، عدد المتابعين.

ولمعرفة مصدر الفروق استخدم اختبار (LSD) للكشف عن مصدر الفروق لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك وفقاً لمتغير العمر كما هو موضح في الجدول (8.4)

جدول (8.4): نتائج اختبار (LSD) للكشف عن مصدر الفروق لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك وفقاً لمتغير العمر

| المتغير | المقارنات | المتوسط الحسابي | 20-30 | 31-40 | 41-50 |
|--|-----------|-----------------|----------|-------|-------|
| تأثير قانون الجرائم الالكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الالكترونية | 20-30 | 2.95 | | | |
| | 31-40 | 3.59 | 0.645299 | | |
| | 41-50 | 3.12 | | | |
| تأثير قانون الجرائم الالكترونية على التفاعل مع الصفحات الالكترونية | 20-30 | 3.08 | | | |
| | 31-40 | 3.66 | 0.580128 | | |
| | 41-50 | 3.38 | | | |
| الدرجة الكلية | 20-30 | 3.13 | | | |
| | 31-40 | 3.63 | 0.491453 | | |
| | 41-50 | 3.26 | | | |

تشير المعطيات الواردة في الجدول (8.4) أن الفروق كانت بين ذوي الأعمار بين 40-31 سنة وبين ذوي الأعمار 30-20 سنة، لصالح ذوي الأعمال 40-31 سنة، لذا نجد أن الصحفيين

التي تتراوح أعمارهم بين 31-40 سنة يؤثر قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك على شكل أكبر.

الفصل الخامس

ملخص النتائج والاستنتاجات

1.5 النتائج:

- ❖ إن الوزن النسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات مستوى تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك تراوحت ما بين (62.4% - 68.4%)، فيما بلغ الوزن النسبي الكلي (65.2%) أي بدرجة متوسطة
- ❖ إن الوزن النسبي الكلي لبعث تأثير قانون الجرائم الالكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الالكترونية بلغ (62.4%) بانحراف معياري (0.71)، وهذا يدل على أن تأثير قانون الجرائم الالكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الالكترونية جاء بدرجة متوسطة
- ❖ إن الوزن النسبي الكلي لبعث تأثير قانون الجرائم الالكترونية على المحتوى المنشور على الصفحة الالكترونية بلغ (68.4%) بانحراف معياري (0.76)، وهذا يدل على أن تأثير قانون الجرائم الالكترونية على المحتوى المنشور على الصفحة الالكترونية جاء بدرجة متوسطة.

- ❖ إن الوزن النسبي الكلي لبعء تأثير قانون الجرائم الاللكترونية على التفاعل مع الصفحات الاللكترونية بلغ (64.8%) بانحراف معياري (0.85)، وهذا يدل على أن تأثير قانون الجرائم الاللكترونية على التفاعل مع الصفحات الاللكترونية جاء بدرجة متوسطة
- ❖ أن أكثر المواضيع التي يعتمدها الصحفيين في صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك هي مواضيع اجتماعية بنسبة (40.1%)، وتلاها المواضيع السياسية بنسبة (27.8%) وتلاها المواضيع الثقافية بنسبة (21.6%)، وأقل المواضيع التي يعتمدها الصحفيين في صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك هي مواضيع دينية بنسبة (10.5%).
- ❖ وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة حول تأثير قانون الجرائم الاللكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك وفقاً لمتغير الجنس، والعمر وكانت الفروق لصالح الذكور وذوي الأعمار 31-40 سنة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة حول تأثير قانون الجرائم الاللكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك وفقاً لمتغير الدرجة العلمية، المؤسسة التي يعمل بها الصحفي، وعدد المتابعين.

2.5 الاستنتاجات:

- ❖ تشكل العقوبات التي يتضمنها القانون رادعاً أمام تناول الصحفيين والمدونين لبعض الموضوعات السياسية.
- ❖ أصبح لدى الصحفيين والمدونين رقابة ذاتية على ما يتم نشره بسبب قانون الجرائم الاللكترونية.

❖ أن هناك خشية من العقوبات التي يفرضها القانون وتأثير ذلك على نشاط الصحفيين والمدونين وحرية الرأي والتعبير إلا أن هذه الخشية لم تنعكس على أرض الواقع في صورة مضايقات أو إغلاق للصفحات وهو ما من شأنه أن يعزز الرقابة الذاتية من قبل الصحفيين والمدونين.

❖ هناك إدراك لدى الصحفيين والمدونين للقيود التي يفرضها القرار بقانون الجرائم الإلكترونية على المنشورات على الصفحات الإلكترونية، وشعور الصحفيين والمدونين بوجود الرقابة على محتوى هذه الصفحات وسعيها للتحكم بالمضامين المنشورة بحيث تكون مؤيدة وليست ناقدة للسلطة الحاكمة، وهو ما يشير بوضوح إلى مقولات نظرية حارس البوابة في هذا المجال.

❖ النطاق الزمني لتطبيق القانون وتعديلاته 2017-2019م لا زال محدوداً ولم تبرز آثاره بعد.

❖ إن المتفاعلين على الصفحات الإلكترونية لا يدركون مدى تأثير مشاركتهم على المواقف السياسية ضمن قانون الجرائم الإلكترونية لذلك نجد أنهم يبدون آرائهم حول القضايا التي يتم طرحها، ولكن هناك درجة من التفاعلات حول المواقف السياسية من قبل المتفاعلين يسيطر عليها الخوف من المسائلة، وهذا الخوف يقلل من مستوى التفاعل على بعض القضايا على الصفحات الإلكترونية.

❖ القضايا السياسية جاءت في المرتبة الثانية من حيث المواضيع على الصفحات الإلكترونية وأن المواضيع الاجتماعية احتلت المرتبة الأولى، إلا أن الكثير من التفاعلات الاجتماعية هي ذات أبعاد سياسية أيضاً، ويمكن أن تكون في إطار القضايا التي تعتبرها السلطات الحاكمة ذات تأثير خطير كما هي الموضوعات السياسية.

❖ إن تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في

فيسبوك على الذكور أكثر من الإناث.

❖ إن الصحفيين التي تتراوح أعمارهم بين 31-40 سنة يؤثر قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني

الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك بشكل أكبر.

المراجع:

المراجع العربية

1. أبو يعقوب، شدان (2015). أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
2. آل زبران، مشيب بن ناصر، (2011). مواقع الإلكترونية ودورها في نشر الغلو الديني وطرق مواجهتها من وجهة نظر المختصين، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية.
3. بداني، فؤاد (2004). حتمية ماكلوهان لفهم عزري عبد الرحمن، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الواد، الجزائر.
4. البداينة، ذياب موسى (2014). الجرائم الإلكترونية المفهوم والأسباب، الملتقى العلمي للجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية خلال الفترة 2-9/4 لعام 2014، عمان المملكة الأردنية الهاشمية.
5. براك، أحمد وجرادة، عبد القادر (2019)، الجرائم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
6. البشبيشي، أحمد. (2005). الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر. المغرب: دار المعرفة الجامعية .

7. تلاحمة، نائر (2012)، حراسة البوابة الإعلامية والتفاعلية في المواقع الإخبارية الفلسطينية على شبكة الإنترنت، جامعة الشرق الأوسط.

8. الجبوري، سلام (2014)، دور قناتي الحرة وال (BBC) الفضائيتين الناطقتين باللغة العربية في اثاره الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في الأردن والإمارات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البترا.

9. جرار، ليلي أحمد (2011). المشاركة بموقع الفيس بوك وعلاقته باتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو العلاقات الأسرية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعلام، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

10. حجازي، عبدالفتاح (2009). الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الإنترنت، مصر: دار الكتاب القانوني.

11. الحلبي، خالد (2011) إجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحاسوب والإنترنت، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

12. خالد، إبراهيم (2008). أمن مراسلات البريد الإلكتروني، مصر: دار الجمعية الاسكندرية.

13. الخريشة، سلطانه جدعان نايف (2016) أخلاقيات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر مدرسي الإعلام والقانون في الجامعات الأردنية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

14. الدحلة، محمود (2018). دور صفحة وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية على موقع الفيسبوك في التوعية الأمنية، جامعة الشرق الأوسط.
15. راضي، زاهر (2003). استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي. عمان: جامعة عمان الأهلية. مجلة التربية : عدد "15"، ص5 .
16. ربايعه، عبد اللطيف (2016). الجرائم الإلكترونية : التجريم والملاحقة والإثبات، المؤتمر الأول للجرائم الإلكترونية في فلسطين، المنعقد في جامعة النجاح الوطنية 4/17.
17. رستم، هشام (1992) . قانون العقوبات ومخاطر تقنية المعلومات . أسبوط :مكتبة الآلات الحديثة.
18. الرعود، عبد الله (2012). دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، جامعة الشرق الأوسط.
19. شاهين، محمد (2010)، دوافع استخدام الشبكة العنكبوتية لدى الطلاب في جامعة القدس المفتوحة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
20. شهوان، وسيم (2018). دور المؤسسة الأمنية في الحد من الجرائم المستحدثة في الضفة الغربية من وجهة نظر ذوي الاختصاص، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
21. صادق، عباس (2008). الإعلام الجديد: الوسائل والمفاهيم والتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

22. عبد الصادق، صادق (2014)، تأثير استخدام الشباب الجامعي في الجامعات الخاصة البحرينية لمواقع التواصل الاجتماعي على استخدامهم وسائل الاتصال التقليدية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد 1.
23. العبد الله، مي (2005)، الاتصال والديمقراطية، بيروت، دار النهضة العربية.
24. عبدالحميد، محمد (2004). نظريات الإعلام واتجاهات التأثير . ط3. القاهرة: جامعة حلوان.
25. العفيفي، يوسف (2013). الجرائم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني "دراسة تحليلية مقارنة"، الجامعة الإسلامية، غزة.
26. علاونة، حاتم (2012). دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السابع عشر بعنوان "ثقافة التغيير"، جامعة اليرموك، كلية الإعلام، عمان.
27. العلمي، لينا (2011). العضوية في مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها في تحسين الوعي السياسي لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
28. عوض، حسني (2011)، أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الشباب تجربة مجلس شبابي علائق نموذجاً، برنامج التنمية الأسرية، جامعة القدس المفتوحة.
29. الغرابلي، رزق محمد (2017). الاحكام الفقهية للجرائم الالكترونية المتعلقة باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر.

30. فلحي، أسماء (2013). معادلة المجال الافتراضي والمجال الواقعي في المغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
31. قشور، أمل وبشير، عماد (2014). أساليب تقديم المحتوى في المواقع الإلكترونية الإخبارية النشرة بالعربية وتقييم خدماتها، المؤتمر السنوي العشرين لجيش تحرير السودان، قطر، 25-27 مارس.
32. القيسي، محمد خليل (2014) الرقابة على شبكات التواصل الاجتماعي: فيسبوك وتويتر من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية. رسالة منشورة، عمان: جامعة البترا.
33. الكردي، مجدي (2016). دور القضاء الفلسطيني في رد الاعتبار للذين يتعرضون للتجريح والتشهير عبر صفحات التواصل الاجتماعي، دراسة علمية مقدمه لمؤتمر يعقد في جامعة النجاح بعنوان المؤتمر الدولي لمكافحة الجرائم الإلكترونية في فلسطين.
34. المدهون، محمد (2016). دور مواقع التواصل الاجتماعي في تعبئة الرأي العام الفلسطيني لدعم حقوقه السياسية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد 24، العدد 2، غزة.
35. مرابط، فريدة (2018). نظريات التأثير القوي في ظل الإعلام الجديد، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد الرابع، المركز الديمقراطي العربي، برلين.
36. مصطفى، معتصم (2010). أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام . ط 1 . الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم.

37. مكافيل، توماس (2005). الإعلام الدولي: النظريات، الاتجاهات، الملكية، ترجمة: حسني محمد نصر وعبدالله الكندي، العين: دار الكتاب الجامعي.
38. منصور، محمد (2012)، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين، مجلس كلية الآداب والتربية / الأكاديمية العربية في الدانمارك.
39. المواشير، تركي (2012). بناء نموذج أمني لمكافحة الجرائم المعلوماتية وقياس فاعليته، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
40. نور الدين، تواتي (2013). ماكلوهان مارشال قراءة في نظريته بين الأمس واليوم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر.
41. يوسف، محمود (2015). إساءة استعمال مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وغيرها، هل تعد جريمة، مقال، مؤسسة قوانين الشرق لتطوير الممارس القانوني، القاهرة.

المراجع الأجنبية:

McLuhan, Marshall (1972), La galaxie de Gutenberg face à l'électronique, Tours, Maine.

المواقع الإلكترونية :

1. الحمدان، منيرة بنت فهد (2007) الجرائم الإلكترونية ومكافحتها، <http://www.al->

[jazirah.com/digimag/27052007/lit11.htm](http://www.al-jazirah.com/digimag/27052007/lit11.htm)

2. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (2018)، حول القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية، مذكرة قانونية .

3. اشتيوي، بثينة . (2017) . قانون الجرائم الإلكترونية: نسخة "الأخ الأكبر" الفلسطينية، الموقع

الإلكتروني: <http://midan.aljazeera.net/reality/politics/2017/8/23>

4. الدماري، صالحة (2010)، الطلاب والشبكات الاجتماعية دراسة ميدانية في استخدامات

واشباعات طلاب كلية الفنون والإعلام لل (face book) كشبكة اجتماعية،

<http://alola.maktoobblog.com/29>

5. الاعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948). الموقع الإلكتروني:

<http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights>

6. دنيا الوطن (2019). فلسطين.. الأولى عالميا (بالنسبة لعدد السكان) بعدد المشتركين الجدد

على (فيسبوك)، <https://www.alwatanvoice.com/arabic/2019/02/05>

7. المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى" (2019). مؤشر حرية الصحافة في

فلسطين، <http://www.alquds.com/articles/1550079367424664000/>

8. لجنة دعم الصحفيين (2018). انتهاكاً بحق الحريات الإعلامية،

<http://samanews.ps/ar/post/312548>

9. خليفة، هبة (2009). مواقع الشبكات الاجتماعية،

10. <http://www.alyaseer.net/vb/showthread.php?t=17775>

ملحق (1): أداة الدراسة



جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

المدون أخي الصحفي

تحية طيبة وبعد ...

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان

تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، نأمل من حضرتكم التكرم بالإجابة عن فقرات هذه الاستبانة لما لكم دور كبير في اتمام هذه الدراسة علماً بأن المعلومات التي ستستخدم لأغراض البحث العلمي وستعامل بسرية تامة.

يرجى وضع علامة (√) أمام الإجابة المناسبة وفي الخانة المخصصة لذلك، وبما ينطبق مع وجهة نظركم.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثة: أريج جمال السراحنة

القسم الأول: المعلومات والبيانات الشخصية:

يرجى وضع × في المربع حول ما يناسبك:

_ الجنس : () ذكر () أنثى

_ العمر : () 20-30 () 31-40 () 41-50

_ الدرجة العلمية: دبلوم () بكالوريوس () دراسات عليا ()

_ المؤسسة التي تعمل بها: عامة () خاصة () حكومية ()

_ كم عدد المتابعين لصفحتك الشخصية ()

_ المواضيع التي تعتمد عليها في صفحتك الشخصية على الفيسبوك

*يمكن اختيار أكثر من إجابة

() سياسية () اجتماعية () ثقافية () دينية

_ صفحتك الشخصية () بالعربية () بالإنجليزية أخرى تذكر.....

_ هل اطلعت على قانون الجرائم الإلكترونية () نعم () لا بعضاً منه ()

- هل اطلعت على ما يتضمنه القانون من عقوبات في حالة تجاوز نصوصه () نعم () لا

_ هل أنت مع تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية () نعم () لا

القسم الثاني: الفقرات التي تعبر عن تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل

مع المحتوى السياسي في فيسبوك:

| الرقم | الفقرات | أُتفق بشدة | أُتفق | نوعاً ما | لا | لا أُتفق بشدة |
|--|--|------------|-------|----------|----|---------------|
| تأثير قانون الجرائم الالكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الالكترونية | | | | | | |
| 1. | يحد قانون الجرائم الإلكترونية من حرية التعبير عن الرأي | | | | | |
| 2. | يهدد قانون الجرائم الإلكترونية حرية العمل الصحفي | | | | | |
| 3. | يتضمن قانون الجرائم الالكترونية عقوبات مشددة على الصحفيين والمدونين في حال تجاوز نصوصه. | | | | | |
| 4. | يحد قانون الجرائم الالكترونية من نشاط الصحفيين والمدونين على الصفحات الإلكترونية | | | | | |
| 5. | تعرضت إلى المضايقات وملاحقة قانونية في إطار قانون الجرائم الإلكترونية وخصوصاً في عملي | | | | | |
| 6. | تم إغلاق صفحتي على الفيس بوك عدة مرات بسبب التعليقات على بعض الأحداث السياسية | | | | | |
| 7. | تخضع صفحتي الشخصية لرقابة بسبب المنشورات السياسية على الصفحة | | | | | |
| 8. | يمارس الصحفي والمدون الرقابة الذاتية على نشر المواضيع السياسية بسبب قانون الجرائم الإلكترونية | | | | | |
| تأثير قانون الجرائم الالكترونية على المحتوى المنشور على الصفحة الالكترونية | | | | | | |
| 9. | يعمل قانون الجرائم الإلكترونية على الحد من الأهداف التي أعمل على تحقيقها من خلال مواقع التواصل | | | | | |

| | | | | | |
|--|--|--|--|--|---|
| | | | | | الاجتماعي. |
| | | | | | 10. تتابع الجهات الأمنية التوجهات السياسية عبر الصفحات الإلكترونية في إطار قانون الجرائم الإلكترونية |
| | | | | | 11. يُستغل قانون الجرائم الإلكترونية لحساب الأجندة السياسية الحاكمة |
| | | | | | 12. يعمل قانون الجرائم الإلكترونية الجديد على تغيير طبيعة المواضيع الصحفية على مواقع التواصل الاجتماعي |
| | | | | | 13. يعمل قانون الجرائم الإلكترونية الجديد على توجيه الصحفيين إلى النشر في مجال دون الآخر |
| | | | | | 14. يقيد قانون الجرائم الإلكترونية الجديد الصحفيين النشر في مجال دون الآخر خشية من العقوبات التي يطرحها |
| | | | | | 15. تحتوى المنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي على مواد صحفية تتماشى مع توجهات السلطة دون تعارض |
| | | | | | 16. يعمل قانون الجرائم الإلكترونية الجديد على الحد من الهدف العام الذي أنشئت من أجله مواقع التواصل الاجتماعي. |
| تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على التفاعل مع الصفحات الإلكترونية | | | | | |
| | | | | | 17. يحد قانون الجرائم الإلكترونية من التفاعل الآخرين على ما ينشر على صفحتي الإلكترونية |
| | | | | | 18. يحد قانون الجرائم الإلكترونية من مشاركتي لرأيي في بعض المواقف السياسية عبر الصفحة الإلكترونية |
| | | | | | 19. يقلل قانون الجرائم الإلكترونية من عدد المتابعين لصفحتي على موقع الفيس بوك |
| | | | | | 20. يسبب لي قانون الجرائم الإلكترونية بعض المخاوف عند التعامل مع بعض الأشخاص على مواقع التواصل |

| | | | | | | |
|--|--|--|--|--|---|-----|
| | | | | | الاجتماعي | |
| | | | | | يحد قانون الجرائم الإلكترونية من تفاعلي مع الآخرين في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية على الصحة الخاصة بي | 21. |
| | | | | | يضع قانون الجرائم الإلكترونية المتفاعلين مع الملصقات في موقع المسائلة القانونية | 22. |

نأمل من حضرتكم قراءة الفقرات الآتية بعناية والإجابة عليها بوضع إشارة (v)

مع الشكر الجزيل على جهودكم وتعاونك

ملحق (2) أسماء المحكمين

| اسم المحكم | الجامعة | التخصص |
|--------------------------|---------------------|--------------|
| عبد الرحمن الحاج ابراهيم | جامعة بيرزيت | علوم سياسية |
| رولا هردل | جامعة القدس | علوم سياسية |
| معتصم الناصر | جامعة القدس | تاريخ |
| قيس أبو عياش | جامعة الخليل | صحافة وإعلام |
| مجدي عيسى | جامعة الخليل | علوم سياسية |
| نضل أبو عياش | كلية العروب التقنية | صحافة وإعلام |

فهرس الجداول:

| رقم الجدول | الجدول | الصفحة |
|------------|--|--------|
| (1.3) | توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة | 47 |
| (2.3) | نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة | 49 |
| (3.3) | معامل الثبات كرونباخ ألفا لمجالات أداة الدراسة | 50 |
| (4.3) | مفتاح التصحيح للمقياس حسب مقياس لكرت الخماسي | 52 |
| (1.4) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك | 54 |
| (2.4) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على تأثير قانون الجرائم الالكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الالكترونية | 56 |
| (3.4) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على تأثير قانون الجرائم الالكترونية على المحتوى المنشور على الصفحة الالكترونية | 58 |
| (4.4) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على البعد تأثير قانون الجرائم الالكترونية على التفاعل مع الصفحات الالكترونية | 60 |
| (5.4) | الأعداد والنسب المئوية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة التي تعبر عن المواضيع التي يعتمدها الصحفيين في صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك | 62 |
| (6.4) | نتائج اختبار "ت" لاستجابات أفراد العينة حول تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك وفقاً لمتغير الجنس. | 63 |

| | | |
|----|--|--------|
| 65 | اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك وفقاً لمتغير العمر. | (7.4) |
| 66 | نتائج اختبار (LSD) للكشف عن مصدر الفروق لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك وفقاً لمتغير العمر | (8.4) |
| 67 | اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك وفقاً لمتغير الدرجة العلمية. | (9.4) |
| 68 | اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك وفقاً لمتغير المؤسسة التي يعمل بها الصحفي. | (10.4) |
| 70 | اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك وفقاً لمتغير عدد المتابعين. | (11.4) |

فهرس المحتويات

| الصفحة | المحتوى |
|--|----------------------------------|
| ب | الشكر و التقدير |
| ج | الملخص |
| هـ | Abstract |
| الفصل الأول : مشكلة الدراسة وأهميتها | |
| 1 | 1.1 المقدمة |
| 3 | 2.1 مشكلة الدراسة |
| 4 | 3.1 اسئلة الدراسة |
| 5 | 4.1 فرضيات الدراسة |
| 6 | 5.1 أهداف الدراسة |
| 6 | 6.1 أهمية الدراسة |
| 7 | 7.1 مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها |
| 8 | 8.1 حدود الدراسة |
| 9 | 9.1 محتويات الدراسة |
| الفصل الثاني: الإطار النظري والأدبيات السابقة | |
| 10 | 1.2 الإطار النظري |
| 35 | 3.2 الدراسات السابقة |
| 45 | 4.2 التعقيب على الدراسات السابقة |
| الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات | |
| 46 | 3.1 منهج الدراسة |
| 47 | 3.2 مجتمع الدراسة |
| 47 | 3.3 عينة الدراسة |
| 48 | 4.3 أداة الدراسة |
| 49 | 5.3 صدق الأداة |
| 50 | 6.3 ثبات الأداة |
| 51 | 7.3 متغيرات الدراسة |
| 51 | 8.3 إجراءات الدراسة |

| | |
|---|------------------------|
| 52 | 9.3 المعالجة الإحصائية |
| الفصل الرابع: تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة | |
| 53 | 1.4 نتائج الدراسة |
| الفصل الخامس: نتائج الدراسة والتوصيات | |
| 71 | 1.5 النتائج |
| 73 | 3.5 الاستنتاجات |
| 74 | 4.5 التوصيات |
| 75 | المراجع |
| 83 | الملاحق |